

العنوان:

أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية
من إعداد الطالبة: بشيري خضرة

لجنة المناقشة

رئيسا.	الدرجة العلمية أستاذ	الاستاذة: خرخاش سامية
مقررا ومشرفا.	الدرجة العلمية أستاذ	الاستاذة: جعيجع نبيلة
ممتحنا.	الدرجة العلمية أستاذ	الاستاذة: بوبعاية حسان

السنة الجامعية 2025/2024.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُرَدُّونَ اِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ
تَعْمَلُونَ﴾

الاية رقم 105 من سورة التوبة

صدق الله العظيم.

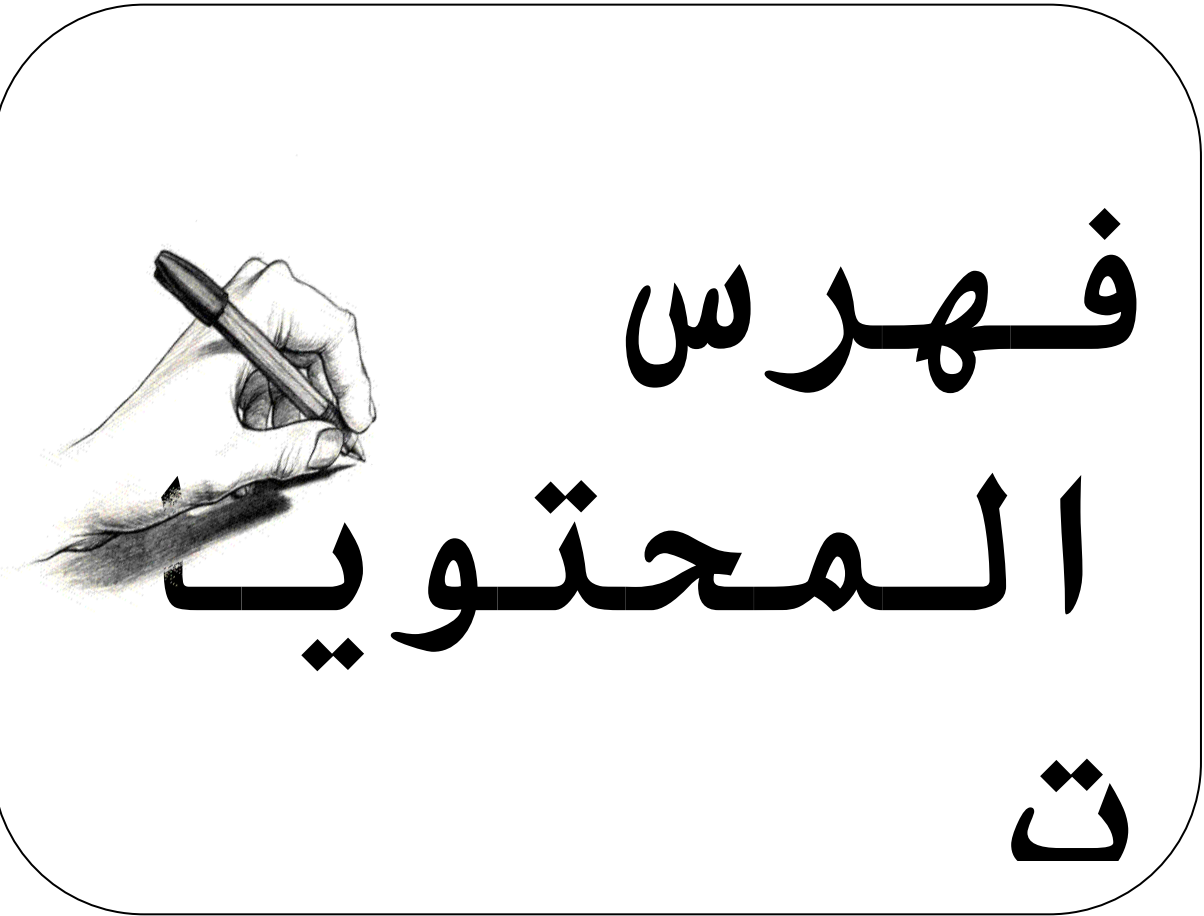
شكر وعرف ان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نتوجه بخالص الحمد والثناء إلى المولى عزّ وجلّ، الذي منحنا القوة والصبر، وأمدّنا بالصحة والعافية، فكان لنا عونًا في اجتياز هذا المشوار العلمي، وفي إتمام هذا العمل المتواضع الذي نسأل الله أن يجعله خالصًا لوجهه، نافعًا لكل من يطلع عليه.

ويسعدنا أن نعبر عن عظيم امتناننا وجزيل شكرنا للأستاذة الفاضلة والدكتورة المشرفة "**جعيجع نبيلة**"، التي كانت لي سندًا وموجهًا خلال إعداد هذه المذكرة، فبفضل نصائحها وتوجيهاتها القيمة استطعت أن أصل إلى هذه المحطة العلمية. فكل كلمات الشكر لا تفيها حقها، جزاها الله خير الجزاء.

ولا يفوتنا أن نشكر من أعاننا ووقف إلى جانبنا، من قريب أو بعيد،
وخصّنا بدعمه وتشجيعه، فلکم جميعًا منا كل التقدير والاحترام.



فهرس المحتويات:

البسملة

شكر وعرفان ج

فهرس المحتويات: أ

فهرس الجداول: ب

مقدمة: أ

أولاً: إشكالية الدراسة ب

ثانياً: فرضيات الدراسة ب

ثالثاً: أهمية الدراسة ب

رابعاً: أهداف الدراسة ج

خامساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة: ج

سادساً: الدراسات السابقة د

سابعاً: منهج الدراسة هـ

ثامناً: هيكل البحث هـ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية وانضمام الجزائر إليها

تمهيد: 9

المبحث الأول: التكاملات الاقتصادية الإقليمية 9

المطلب الأول: تعريف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية 25

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية وأهم نظرياتها 25

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية 29

المطلب الرابع: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية 30

المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية 18

المطلب الأول: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية 18

المطلب الثاني: الاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا 19

المطلب الثالث: مهام منطقة التجارة الحرة في إفريقيا 21

المطلب الرابع: معوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا 23

المبحث الثالث: التكاملات الاقتصادية الإقليمية 25

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التكامل الاقتصادي Error! Bookmark not defined.

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي ودوافعه Error! Bookmark not defined.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التكامل الاقتصادي Error! Bookmark not defined.

المطلب الرابع: مؤشرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا وأهم الفرص والتحديات Error! Bookmark not defined.

خلاصة الفصل: 31

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري

فهرس المحتويات والجداول

تمهيد: 43

المبحث الأول: تحليل التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية 43

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)	21

المطلب الأول: صادرات وواردات الجزائر مع إفريقيا (قبل وبعد توقيع الاتفاق): 43

المطلب الثاني: أهم السلع المتبادلة 46

المبحث الثاني: الفرص والتحديات أمام الجزائر في ظل AfCFTA 47

المطلب الأول: الفرص (Opportunités) 47

المطلب الثاني: التحديات (Challenges) 48

المبحث الثالث: دراسة حالة تحليل قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية 48

المطلب الأول: مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2010-2023): 49

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PIB خلال الفترة (2014-2023): 50

المطلب الثالث: أثر مساهمة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري 51

..... 51

خلاصة الفصل: 53

الخاتمة: 59

قائمة المصادر والمراجع: 63

فهرس الجداول:

فهرس المحتويات والجداول

23	الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا (مليون دولار)	02
24	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015 – ديسمبر 2019)	03
36	مؤشر التكامل الاقتصادي في إفريقيا أبعاد ومؤشرات	04
37	أهم النتائج من خلال المؤشرات للتكامل الاقتصادي في إفريقيا	05
46	المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا	06
47	قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر (2016-2020) مليون \$.	07
48	هيكل الصادرات للسلع خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر للفترة (2016-2020) مليون \$	08
51	مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023)	09
53	مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PID (الوحدة مليار دينار جزائري)	10



مقدمة:

في ظل تصاعد وتيرة التنافس الاقتصادي على المستوى الدولي، لجأت العديد من الدول إلى الانخراط في تكتلات إقليمية، متجاوزة بذلك خلافاتها السياسية وصراعاتها التاريخية، في مسعى لمعالجة التحديات الداخلية التي تواجهها، وتعزيز قدراتها التفاوضية في مواجهة القوى الاقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى تعظيم استفادتها من مكاسب النمو العالمي. وقد أفضى هذا التوجه إلى نشوء عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف القارات، بما في ذلك أوروبا، إفريقيا، آسيا، والأمريكتين، مما أفضى إلى تحوّل طبيعة الصراع الاقتصادي من التنافس بين الدول إلى التنافس بين تكتلات إقليمية متكاملة. وفي السياق ذاته، سعت القارة الإفريقية إلى تقادي التهميش في النظام الاقتصادي العالمي، مستندة في ذلك إلى ما تزخر به من موارد طبيعية وبشرية ضخمة، عبر محاولات متكررة لتحقيق التكامل الإقليمي، تمثلت في تأسيس ثمانية تكتلات اقتصادية تغطي مختلف مناطق القارة. ورغم تواضع الحصيلة المحققة من هذه التجارب، فقد تبنّى قادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي مبادرة تكاملية جديدة ذات طابع شامل، تمثلت في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي دخلت حيز التنفيذ رسمياً مطلع عام 2021.

فالهدف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشكل رئيس هو تنشيط حركة التجارة البينية بين دول القارة، والعمل على تنويع اقتصادياتها وتحقيق تحول هيكلي في بنيتها الاقتصادية. كما يسعى هذا المشروع إلى الإسهام في الحد من معدلات الفقر، من خلال تبني سياسات تنمية تراعي مبادئ العدالة الاقتصادية وحقوق الإنسان، وهما عنصران أساسيان مدمجان في أجندة التنمية المستدامة التي تعتمدها إفريقيا، وفي ضوء الطابع الأكثر تنوعا الذي تتسم به تجارة إفريقيا الداخلية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الشركاء التجاريين خارج القارة من حيث عدد البلدان المشاركة، وباعتبار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أهم المعاهدات التجارية النافذة المفعول منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي لا تشمل الاتفاق على تجارة السلع فحسب بل تشمل التجارة في الخدمات والاستثمار وسياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، ونظرا للنمو السريع أيضا للسكان والدخل ومستويات التحضر في البلدان الإفريقية، فإن الطلب ينمو بشكل سريع مما يتيح فرصا هامة جدا للمنتجين الأفارقة من تسريع جهود التكامل الإقليمي وتوسيع التجارة الإقليمية في مختلف المنتجات خاصة الغذائية منها، وبالتالي تحتاج الإنتاجية إلى تحسين كبير لمواكبة نمو الاستهلاك في أفريقيا، والذي يحتم على الحكومات الاستثمار في البحث والتطوير والتدريب والإرشاد، كما أن هناك حاجة إلى برامج لتدعيم الحصول على مدخلات عالية الجودة، والاستثمار في البنية التحتية لدعم التسويق والتجارة والحد من المخاطر الكامنة في الاستثمار الخاص والتي تؤدي إلى مكاسب إنتاجية أسرع من خلال الاستفادة من وفورات الحجم في السوق الأوسع فضلا عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ودعما لتوجهاتها الاقتصادية قامت الجزائر ومنذ عام 2022 بالمشاركة في اجتماعات هيئات التفاوض الخاصة بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي توجت بالانضمام إليها تحقيقا للتكامل الاقتصادي، والاستفادة من حجم الناتج الداخلي الخام للقارة الإفريقية ومداخل سوقها البالغة قيمة 03 آلاف مليار دولار، هذا التوجه ليس بديلا لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة بل داعما لها، لكسب رهانات وتحديات بناء اقتصاد متنوع قادر على الصمود أمام الصدمات الخارجية، والقادر على ضمان معدلات نمو مستدامة، في ظل أزمات اقتصادية ومالية عالمية، وهذا ما شجعت الحكومة على تبني استراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

الانضمام إلى هذه المنطقة يعتبر تحد للمؤسسات الجزائرية في كفاءات تحقيق التكلفة والنوعية في ظل منافسة عالمية شرسة تفرضها أمريكا والدول الأوروبية والصين وحتى بعض الدول الإفريقية حتى في قطاع المحروقات، وهذا ما يحتم على الجزائر تبني سياسة اقتصادية واقعية مع مختلف الدول الإفريقية، والشروع في إصلاحات شاملة تسمح بزيادة تنافسية الاقتصاد الوطني على المدين المتوسط والطويل، وتوفير البيئة المناسبة لنشاط المؤسسات المحلية وغيرها لتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الإفريقية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع في الأوساط الاقتصادية والمنظمات المختصة والدول الإفريقية، والجزائر خاصة فإننا بصدد دراسة أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري.

أولاً: إشكالية الدراسة

ما اثر انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري؟

وللتحكم أكثر في إشكالية الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بمنطقة التجارة الحرة الإفريقية المحتملة؟
- كيف ساهم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية في تعزيز اقتصادها؟
- كيف يمكن أن تستفيد الجزائر من الفرص الاقتصادية التي توفرها AfCFTA؟
- ما التحديات التي تواجه انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية؟

ثانياً: فرضيات الدراسة: للإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

أ. الفرضية الرئيسية:

- تنعكس منطقة التجارة الحرة الإفريقية بشكل ايجابي على الاقتصاد الجزائري.

ب. الفرضيات الفرعية:

لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقديم الفرضيات التالية:

- منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي مبادرة اقتصادية إفريقية تهدف إلى إنشاء سوق موحدة بإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- يساهم انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية في توسيع صادراتها وتنويع شركائها التجاريين،
- تواجه الجزائر تحديات في التنافس داخل السوق الإفريقية بسبب ضعف القدرة التنافسية للصناعة المحلية.
- تتطلب الاستفادة من AfCFTA سياسات حكومية داعمة للتنويع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تمثلت أهمية هذه الدراسة في الوقوف على الانعكاسات الناتجة عن توقيع الجزائر لاتفاقيات التجارة الحرة مع كل من المنطقة العربية الكبرى والاتحاد الإفريقي على الاقتصاد الوطني. من خلال معالجة ظاهرة التكامل الاقتصادي التي هي إحدى أهم منطقة التجارة الحرة سواء العربية، القارية الإفريقية، محاولة الوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال تحرير التجارة الخارجية، وكذا التعرف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر خلال انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية وعلى

مدى جاهزية الجزائر للاستفادة من منطقة التجارة الحرة، بالإضافة الى أثر هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني الجزائري.

رابعاً: أهداف الدراسة

تمثلت الهدف من دراسة موضوع أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية:

- التعرف على منطقة التجارة الحرة الإفريقية

1. تحليل تأثير اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA) على الاقتصاد الجزائري.
2. تقييم الفرص والتحديات التي تواجه الجزائر في مجالات التبادل التجاري، التنمية الاقتصادية وتعزيز التنوع الصناعي.
3. تحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة التي يجب على الحكومة الجزائرية اتباعها لتحقيق أقصى استفادة من الاتفاقية.

خامساً: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من بين الأسباب التي دفعت إلى اختيار موضوع أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري نذكر منها:

1. الأسباب الذاتية لدراسة: تشمل:

- الاهتمام بتطوير الاقتصاد الوطني حيث الجزائر تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز، وتعتبر التجارة الحرة فرصة لتحقيق هذا التنوع.
- الفضول حول دراسة الأثر المحتمل للتجارة الحرة يساعد الجزائر في فهم كيفية تحسين القطاعات المحلية غير النفطية مثل الزراعة والصناعات التحويلية، بما يعزز النمو الاقتصادي الداخلي.
- إضافة الى الرصيد المعرفي والأكاديمي حول موضوع أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري.

2. الأسباب الموضوعية: تشمل:

- تزايد التكامل الإقليمي إذ أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA) تمثل فرصة للتوسع في أسواق جديدة وزيادة التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، مما يجعل الجزائر بحاجة إلى دراسة كيفية الاستفادة من هذه الفرص لتعزيز صادراتها.
- التحديات الاقتصادية العالمية فبالنظر إلى تقلبات أسواق النفط، تصبح التجارة الحرة الإفريقية وسيلة لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية من خلال فتح أسواق جديدة والاستفادة من سلاسل القيمة العالمية.
- المنافسة الإقليمية والدولية فمع ازدياد التنافس في الأسواق العالمية، من المهم أن تدرس الجزائر كيف يمكنها تحسين قدرتها التنافسية في مواجهة دول إفريقية أخرى قد تكون أكثر استعداداً للاستفادة من التجارة الحرة.
- التحولات الاقتصادية في إفريقيا فالتحول التدريجي نحو التكامل الاقتصادي الإفريقي، يتطلب من الجزائر تحديد موقعها ودورها في هذا التحول، مما يحفز على دراسة أثر التجارة الحرة في الاقتصاد الجزائري.

سادسا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري، ولقد اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من خلال متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

• **الدراسة الأولى:** دراسة رابح فضيل بعنوان: "التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، سنة 1994: حيث تناولت الدراسة الإشكالية التالية: ما هي المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي، وما الآفاق الممكنة لتحقيقه؟ وتوصلت الدراسة إلى:

- أن التكامل الاقتصادي العربي يواجه عدة معوقات، منها السياسات الاقتصادية المختلفة بين الدول، ضعف التنسيق، وعدم تكافؤ القدرات الاقتصادية.

- أن تحقيق التكامل يتطلب إرادة سياسية قوية، إصلاحات هيكلية، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية.

• **الدراسة الثانية:** دراسة خلوفي عائشة بعنوان: "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012: حيث تناولت الإشكالية التالية: كيف تؤثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، مع التركيز على تجربة الاتحاد الأوروبي؟ وتوصلت الدراسة إلى:

- أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية تلعب دورًا محوريًا في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وتسهيل حركة السلع والخدمات.

- أن تجربة الاتحاد الأوروبي تمثل نموذجًا متقدمًا يمكن للدول الإفريقية الاستفادة منه لتطوير التكامل الاقتصادي الإقليمي، رغم وجود تحديات خاصة بكل منطقة.

• **الدراسة الثالثة:** دراسة سامية زروقي وآخرون بعنوان: "فرص وتحديات الاقتصاد الجزائري في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة وهران، 2021: حيث ركزت الدراسة على الإشكالية: ما هي فرص وتحديات الجزائر في ظل انطلاق AfCFTA؟ وتوصلت إلى:

- أن AfCFTA تشكل فرصة استراتيجية لتنوع الاقتصاد الجزائري والحد من الاعتماد على المحروقات.

- أن التأثير الاقتصادي للاتفاقية سيختلف بين القطاعات وفق جاهزيتها، مع ضرورة وضع استراتيجية وطنية لتعزيز المكاسب.

أوجه التشابه والاختلاف:

يتبين من خلال تحليل الدراسات السابقة أن موضوع التكامل الاقتصادي والتجارة الحرة في السياقات الإقليمية قد تناولته عدة أبحاث، غير أن أغلبها اختلف من حيث الأهداف والمجال الجغرافي وزاوية الطرح. فبينما ركزت دراسة رابح فضيل على معوقات وآفاق التكامل الاقتصادي العربي دون التطرق

إلى السياق الإفريقي أو الحالة الجزائرية، تناولت دراسة سامية زروقي وآخرين موضوع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) من منظور وصفي، انصب على الفرص والتحديات، دون تحليل دقيق لمؤشرات الأثر الاقتصادي على الجزائر. أما دراسة خلوفي عائشة، فقد اتجهت نحو دراسة مقارنة لتجربة الاتحاد الأوروبي، دون معالجة مباشرة للواقع الإفريقي أو الجزائري.

وعليه، تتميز الدراسة الحالية عن سابقتها من خلال تركيزها على تحليل أثر اتفاقية AfCFTA على الاقتصاد الجزائري، باعتماد منهج تطبيقي يرصد التغيرات في المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة، مع مراعاة خصوصيات القطاعات الاقتصادية الوطنية، والسعي إلى تقديم مقترحات عملية تساهم في توجيه صناع القرار. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تُعد محاولة لسد ثغرة بحثية قائمة في الأدبيات الاقتصادية، وتعزيز الفهم الأكاديمي لأبعاد التكامل الإفريقي من منظور وطني.

سابعا: منهج الدراسة

من أجل محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة ارتأينا الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** من أجل الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تقديم أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بكل من **التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية** التكامل الاقتصادي والاقتصاد الجزائري، ومعرفة وتحليل المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية للوصول إلى أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري، وكذا محاولة استشراف أهم الفرص والتحديات التي ستكسبها أو تواجهها الجزائر في إطار انضمامها لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ثامنا: هيكل البحث

لإنجاز هذا البحث تم تقسيمه إلى فصلين رئيسيين، تسبقهم مقدمة عامة تتضمن الأبعاد الأساسية لموضوع البحث وإشكالية، وتتعقبهم خاتمة تتضمن الاستنتاج العام للدراسة التي رأينا بأنها ضرورية بناء على موضوع دراستنا حول **أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري**.

يتناول الفصل الأول موضوع التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية، حيث قمنا من خلاله بعرض الإطار النظري للمتغيرات المرتبطة بالدراسة. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية لتنظيم المعطيات الجانب النظري، وجاءت بداية بتعريف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية، أهدافها وأهميتها وأهم نظرياتها، كما سنتطرق إلى المعاملات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، إضافة إلى التكاملات الاقتصادية الإقليمية. أما الفصل الثاني خصص للجانب التطبيقي، أما الخاتمة تتضمن ملخصا لنتائج الدراسة.

الفصل

الأول

التجارة

تمهيد:

في هذا الفصل، سنتناول دراسة الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية، حيث يتم التطرق الى اهم المفاهيم للتجارة الحرة في إفريقيا وتم التركيز على المباحث التالية:

سنتناول تعريف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية، حيث سنستعرض مفهومها، أهدافها، وأهميتها بالنسبة للدول الإفريقية بشكل عام، كما سنسلط الضوء على الآليات التي تتيح للدول الإفريقية الاستفادة من هذه المنطقة الحرة.

ثم سنتناول المعاملات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، مع التركيز على العلاقات التجارية الحالية بين الجزائر وباقي الدول الإفريقية. من جهة أخرى سنعرض التحديات التي تواجه الجزائر في هذا السياق، وكذلك الفرص التي يمكن استثمارها لتعزيز التجارة مع الدول الإفريقية.

أما في العنصر الثالث، فسنناقش التكاملات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، وكيف يمكن للتجارة الحرة أن تساهم في تعزيز هذا التكامل، مع تسليط الضوء على دور الجزائر في هذا السياق وكيفية استفادتها من التحولات الاقتصادية التي تجري في القارة.

المبحث الأول: التكاملات الاقتصادية الإقليمية

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التكامل الاقتصادي

إن كلمة تكامل ذات أصل لاتيني وبدأ استعمالها عام 1620، في قاموس أوكسفورد الانجليزي، وتعني تجميع الأشياء كي تؤلف كل واحد، وهذا المعنى يتفق تماما مع المعنى العام لكلمة تكامل فهي تدل على ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد، وقد ذكر في القواميس العربية بنفس المعنى تقريبا، إذ جاء في أحد القواميس كمل وكمل وكمالا وتكامل وتكميل وإكمال بمعنى تك و كان كاملا والكمال هو من تمت أجزائه وصفاته. (عمر حسين، 1998، ص 07)

كما أن ظهور مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول لأول مرة عندما وضع الاقتصادي الكندي J.VINER نظرية الاتحادات الجمركية سنة 1950 التي تبحث في إثر إقامة كتل اقتصادي وهناك عدة تعاريف للتكامل الاقتصادي في مفهومه الاصطلاحي نذكر منها ما يلي:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

- يعرف بأنه العملية التي بمقتضاها يتفق دولتين أو أكثر على إزالة كافة الحواجز أمام حركات رؤوس الأموال والعمالة بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة بقصد تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية في مقدمتها الوصول إلى معدل مرتفع للنمو مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. (طه عبد الحليم طه، 2003، ص 17)

- أما التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث هو عملية اقتصادية سياسة واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية. (عبد الوهاب حميد رشيد، 1985، ص 20)

- ويمكن القول أنه هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، تقوم كل منهما بإزالة كافة الحواجز أمام العملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو. (سامي عفيفي حاتم، 2003، ص 283)

اذن التكامل الاقتصادي يعتبر أرقى مرحلة من مراحل التكامل، حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية وغيرها، وبالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام، تحل محل شخصية الدولة السابقة وهذا يعني بالضرورة، إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد، وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها ونشاطاتها الاقتصادية. (رابح فضيل، 1994، ص 17)

المطلب الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي ودوافعه

إن الأهداف الكامنة وراء التكامل الاقتصادي واحدة بوجه عام، وإن كانت في حالة الدول الإفريقية هي الأكثر إلحاحا، فلم يكن الغرض من المجموعة الأوروبية اقتصاديا فقط، بل يتعداه إلى النواحي السياسية، وإن كان التعاون الاقتصادي يأتي في المرتبة الأولى، ومن ثم فقد لا يؤدي التعاون الاقتصادي إلى اتساع التنمية الاقتصادية فحسب، بل قد يتضمن الاهتمام بالتعاون على المستوى السياسي للوقوف كجبهة إفريقية واحدة في شؤون الخارجية للنهوض بإفريقيا اقتصاديا واجتماعيا، وهناك عدة أهداف للتعاون الإفريقي، ويمكن أن نجعلها في النقاط التالية: (يوسف خميس أبو فارس، 2004، ص ص 105-106)

- الحد من مسلسل نهب ثروات إفريقيا من قبل الدول الرأسمالية والحد من التخلف والتبعية؛
- تقوية موقف الدول الإفريقية إزاء المشاكل والقضايا العالمية، دفع تجارب التكامل لمجابهة التكاملات الأخرى ونظم الحماية فيها؛
- تعزيز نمو التجارة الإقليمية بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، تقوية التنمية الإقليمية من خلال ترقية القطاعات الاقتصادية والهياكل الإقليمية، الحواجز أمام التنقل الحر لعوامل الإنتاج، وكذا تعزيز التعاون النقدي؛
- دفع عمليات الإنماء الزراعي والصناعي فإن التخصص في الإنتاج الزراعي على أساس الاختلافات في نوع التربة وفي الأحوال الجوية فضلا عن المهارات المتوفرة، هو أفضل الأساليب لزيادة الإنتاج الزراعي، وكذلك لدعم التبادل التجاري على المستوى الإقليمي من الدول النامية.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

في الأخير يمكن القول إن التكامل الاقتصادي الإفريقي يجيب عن خاصيتين أساسيتين: الأولى وتتمثل في تعزيز الوحدة السياسية على المستوى الإفريقي، والثانية تتمثل في تفعيل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إذ تعد الإقليمية وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بتكامل الأسواق على المستوى القاري، وسيلة لمساعدة البلدان الإفريقية على تخطي المشاكل الهيكلية التي واجهتها.

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التكامل الاقتصادي أولاً: إيجابيات التكامل الاقتصادي

هناك عدة إيجابيات للتكامل الاقتصادي نلخصها فيما يلي:

1. **حرية تنقل عناصر الإنتاج:** عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية بدون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج وتخفيض تكاليفه وتحسين المنتجات وهذا مما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها وبالتالي زيادة مستوى الإشباع للمستهلكين وزيادة رفاهيتهم، فانتقال رؤوس الأموال من الدول التي لها فائض إلى الدول التي تفتقره يؤدي إلى إعادة توزيع مكافئات رأس المال من الدول التي لها فائض فيه وضغط ديم وجرافي تجاه الدول التي تعاني نقص في اليد العاملة، فاستمرار هذه العملية في المدى المتوسط والطويل تعيد التوازن في مستويات الأجور في المنطقة التكاملية وتؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد مما ينجم عنه توفير السلع والخدمات بصورة أكثر بكثير من قبل التكامل. (محمد عبد العزيز عجيمة، 1977، ص 167)

2. **زيادة قوة التفاوض:** من مزايا التكامل الاقتصادي، إعطاء الدول الممتكثلة قوة التفاوض والثقل الملموس في المجتمعات الدولية والعالمية، وهذا راجع لكبر حجم صادرات ووارداتها، فتستطيع أن تحصل على واردات بأسعار أقل، كما تريد في أسعار صادرات بسبب عدم التنافس فيما بينهما في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعلها تحصل على شروط أفضل لمبادلات التجارية. (كامل بكري، 1984، ص ص 48-49)

3. **اتساع حجم السوق:** من الممكن التعرف على حجم السوق بعدة مقاييس فيرى "كورنيتز" قياس هذا الحجم على أساس عدد السكان، وقيل أيضاً باستخدام المساحة الجغرافية للدول المتكاملة كمؤشر يدل على حجم السكان، أما "ألن" فإنه يرى استخدام معيار حجم الناتج القومي في مقياس حجم السوق. (محمد عبد المنعم عفر، 1999، ص 252)

4. **فضيق الأسواق المحلية للدول وعدم قدرتها على استيعاب مختلف المنتجات يرجع إلى انخفاض القدرة الشرائية في هذه الدول، كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن الدول التي لها طاقة إنتاجية هامة تنتج لسوق ضيقة محدودة الاستهلاك مما تضيق فرص تخفيض تكاليف الإنتاج، فالتكامل الاقتصادي يدل على مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالاً أكبر في حالات عديدة مما يؤدي اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. (محمد عبد العزيز عجيمة، 1977، ص 168)**

إذن فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع حجم السوق داخل المنطقة التكاملية مما يزيد من تسويق منتجاتها وتحسين التكنولوجيا وتأمين زيادة الإنتاج، ويترتب على اتساع حجم السوق عدة مزايا أهمها الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية نتيجة لتوسيع وإقامة الوحدات الإنتاجية على أسس اقتصادية سليمة والإفادة من وحدات الإنتاج الكبير الخارجية والداخلية، فتجارب الدول المتطورة قد أوضحت بجلاء أهمية سعة السوق، بحيث نجد أن الدول التي حقق تقدماً ملموساً في التصنيع تملك أسواقاً قومية واسعة كما أن

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

كبر حجم السوق يزيد من المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار ويخفف من الاحتكار. (محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، 1999، ص 168)

5. تخفيض العبء على ميزان المدفوعات: تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينهما وتخفيض من استيرادها من العالم الخارجي هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان المدفوعات.

6. زيادة معدل النمو الاقتصادي: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء وذلك عن طريق تشجيع الحافز على الاستثمار، فالتوسع نطاقه وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح على طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج على تلك السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وإتاحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل المنطقة التكاملية بحيث يتيسر استغلال موارد جديدة في الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها، ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة. (كامل بكري، 1984، ص ص 48-49)

7. الاستفادة من مهارات اليد العاملة: عند قيام تكامل اقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في ميادين تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو أن كل ولاية استقلت بسياساتها الاقتصادية.

8. مما سبق يتضح لنا أن التكامل الاقتصادي يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية كما أن له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما تحقيقها منفردة. (محمد عبد العزيز عجيبة، 1977، ص ص 67-68)

ثانيا: سلبيات التكامل الاقتصادي

كما ذكرنا أن للتكامل الاقتصادي ايجابيات ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات، فتكتف الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول هي التي تنشأ بعض السلبيات تلقائيا بمجرد قيام التكامل، كما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل ومن أهم هذه السلبيات نذكر ما يلي: (خلوفي عائشة، 2012، ص 58)

1. تحويل التجارة: وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من دول غير عضو بمستوردات ذات أثمان أعلى من دولة عضو.

2. الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى حدوث عجز على مستوى الميزانية العامة للدولة ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شركائها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية.

3. انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايّل المنتجون الأصليون على الدولة التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة بإعادة تصديرها إلى الدول مرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو تم استيرادها مباشرة مع أخذ نفقات النقل في الحسبان، وهو الذي يطرح النقائص التي تعترض قواعد المنشأ التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

4. توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة وتطرح مشكل عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع. (كامل بكري، 1984، ص 314)
5. انتقال الأزمات: وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية وتشابك الاقتصاديات والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى، وفي هذا السياق فإن أزمة الكساد بأمريكا لها الأثر على الاقتصاد المكسيكي ومن تجلياته أن تم تخفيض العمالة في قطاع الصناعة وبمؤسسات أخرى أمريكية حدودية، وأيضا أزمة اليونان وانتقالها إلى دول الاتحاد الأوروبي.
6. تنازل كل بلد عضو عن جزء من استقلاليته: حيث يجب احترام عدد معين من القواعد، وخير مثال على ذلك الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ.
7. اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول الأعضاء واختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات والصناعات المحلية لدول التكامل: مما يؤدي هذا الاختلاف إلى درجة الحماية الجمركية للمشروعات القائمة في كل بلد عضو، وعليه فإن إلغاء الحواجز الجمركية والتخلي عن سياسة الحماية لهذه المشروعات وفقا لسياسة التكامل يعرضها لمنافسة خارجية قد تؤدي إلى القضاء عليها وبالتالي يمكن القول أنه يصعب التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشروعات في بعض دول التكامل.

المطلب الرابع: مؤشرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا وأهم الفرص والتحديات. أولا: مؤشرات التكامل الاقتصادي في إفريقيا

إن قياس مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا يسمح لنا بتقييم تطور الوضعية على مستوى القارة وكما يسمح بتسليط الضوء على العراقيل المتواجدة أمام التكاملات الاقتصادية الإفريقية.

يوم 5 أبريل 2016 ب "أديسا بابا" بإثيوبيا، تم وضع أول مبادرة إفريقية من أجل قياس درجة التكامل في القارة، وتم ذلك من خلال اتفاق عمل بين كل من البنك الإفريقي للتنمية، جمعية الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا، لتكون النتيجة وضع مؤشر للتكامل الاقتصادي للقارة يهدف إلى جمع مختلف البيانات وتبويبها، وتمركزها حول آثار التكامل الاقتصادي في القارة الإفريقية.

يهتم هذا المؤشر الإفريقي للتكامل الاقتصادي (L'indice africain de l'intégration) بقياس خمسة أبعاد: (Carlos Lopez, 2016, p19)

المبادلات التجارية، البنى التحتية الإقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية انتقال الأشخاص، الاندماج المالي والكلي، وذلك من خلال التطرق لـ 16 مؤشر اقتصادي، كما هي موضحة في الشكل.

الشكل رقم 01: تقييم مستوى التكامل الاقتصادي في إفريقيا

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية



Source: Carlos Lopez, L'intégration pas à pas, in finances et développement, pays nom mentionnée Juin 2016, p 19 .

يهدف هذا المؤشر لأن يصبح وسيلة للتكامل الاقتصادي في إفريقيا متركزا أساسا على ما يتحقق في مختلف السياسات على الميدان، كما عرفه رئيس الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا على أن هذا المؤشر هو عبارة عن تمرين قياس للتكامل في القارة، كما أنه دعوة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، والجدول رقم (04). يوضح ذلك.

جدول رقم (04): التكامل الاقتصادي في إفريقيا أبعاد ومؤشرات

المؤشر	أبعاد المؤشر
مستوى الحقوق الجمركية على الواردات	مؤشر التكامل التجاري
حصة الصادرات البينية للسلع (BIP%)	
حصة الواردات البينية للسلع	
حصة التجارة الإقليمية البينية (إجمالي التجارة البينية للكتل)	
معيار تطور البنى التحتية	مؤشر البنى التحتية
نسبة الرحلات الجوية داخل التكمالات ذهاب وإياب	
إجمالي التجارة الإقليمية للكهرباء	
التكلفة المتوسطة للمكالمات الخارجية	

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

النسبة المئوية للصادرات البينية للسلع الوسطية مقارنة بإجمالي الصادرات الإقليمية	حصة الصادرات البينية مع السلع الوسطية	مؤشر الاندماج الإنتاجي
النسبة المئوية للواردات البينية للسلع الوسطية مقارنة بإجمالي الواردات الإقليمية	حصة الواردات البينية للسلع الوسطية	
القيمة المطلقة للفرق بين حصة الواردات وحصة الصادرات مقارنة بباقي الدول الأعضاء	مؤشر تكامل السلع	
المعيار الكمي يسمح بقياس ما إذا كان البلد قد صادق أو لا على اتفاقية حرية تنقل الأفراد	مصادقة على اتفاقية الجهوية لحرية تنقل الأشخاص	مؤشر حرية تنقل الأشخاص
عدد الدول الأعضاء لدى مواطنين دون تأشيرة بالنسبة لعدد إجمالي الدول الأعضاء في التكاملات	حصة الدول الأعضاء أين مواطنيهم لا يمتلكون تأشيرة الدخول	
عدد الدول الأعضاء أين مواطنيهم يحصلون على تأشيرة الدخول عند الوصول، مقارنة ما بين دول التكامل الإقليمي	حصة الدول الأعضاء أين مواطنيهم لا يمتلكون تأشيرة الدخول عند الوصول	
المؤشر يقوم بحساب عدد دول المنطقة التي تتشارك في عملة نقدية واحدة أو تكون عملتها قابلة للتحويل	التحويل الإقليمي للعملة النقدية الوطنية	التكامل النقدي والكلي
وهو الفرق بين معدل التضخم الوطني ومتوسط معدل التضخم الإقليمي	فارق معدلات التضخم	

Source: Groupe de la banque africaine, union africaine, commission économique pour l'Afrique, l'indice de l'intégration régionale en Afrique, union africaine, Addis Abeba, Ethiopie, 2016, p 48.

أما عن أهم النتائج المحققة من خلال المؤشرات للتكامل الاقتصادي في إفريقيا يمكن تلخيصها في:

الجدول رقم (05): أهم النتائج من خلال المؤشرات للتكامل الاقتصادي في إفريقيا

التكامل المالي الكلي	حرية تنقل الأشخاص	التكامل الإنتاجي	البنى التحتية الإقليمية	الاندماج التجاري	التكاملات الاقتصادية
0,156	0,715	0,553	0,496	0,780	مجموعة إفريقيا الشرقية
0,611	0,800	0,265	0,426	0,442	المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية
0,599	0,400	0,293	0,451	0,526	المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الشرقية
0,524	0,479	0,247	0,251	0,353	المجموعة الاقتصادية لدول الساحل
0,343	0,268	0,452	0,439	0,572	الكوميسا
0,221	0,454	0,434	0,630	0,505	إيجاد
0,397	0,530	0,350	0,502	0,508	سادك
0,199	0,481	0,481	0,491	0,631	اتحاد المغرب العربي
0,381	0,384	0,381	0,461	0,540	المتوسط الحسابي

Source: Jacob Kotcho, Intégration commerciale de l'Afrique et libre échange global: déficit perspectives, in Transformations, revue Interventions économiques, pays nom mentionnée Mars 2017, p 53.

نلاحظ من الجدول رقم (05) أن النتائج المعتبرة تم تحقيقها في مجال التكامل الاقتصادي التجاري بمعدل 0.54 بالنسبة لمجموع التكاملات الاقتصادية وذلك باعتبارها أولوية مختلف التجمعات الاقتصادية منذ فترة طويلة، تليها نتائج التكامل الإنتاجي والبنى التحتية بمعدلات متوسطة، لتبقى النتائج المحققة في مجال التكامل المالي والكلي الأقل أهمية بمعدل 0,381 لمتوسط التجمعات الثمانية.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

أما فيما يخص التكامل الاقتصادي الأكثر اندماجاً، حسب هذا المؤشر، فيبقى مجموعة إفريقيا الشرقية بتحقيقه لأفضل المعدلات في كل أبعاد مؤشر الاندماج للقارة الإفريقية.

ثانياً: فرص وتحديات تطبيق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المستقبلية

1. الفرص:

حسب توقعات الاتحاد الإفريقي والجهات الأخرى المتابعة لعملية إنشاء منطق التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ هناك فرص واعدة سوف تتوفر عند تحقيق الأهداف المنشودة، تتلخص فيما يأتي: (مراد عمار، 2022، ص 77)

● **دخول أسواق جديدة:** ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الإفريقية بدخول أسواق جديدة على مستوى القارة وغيرها من دول العالم. وهذا بدوره سيوسع قاعدة عملائها ويؤدي إلى خلق أو ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مما يجعل الاستثمار في المجالات الإبداعية والمشاريع الابتكارية أمراً ممكناً.

● **النمو الاقتصادي:** في الوقت الراهن يُمثل قطاع الصناعات حوالي 10% فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية في المتوسط. وهذا أقل بكثير من نسبة مساهمة القطاعات الصناعية في المناطق الأخرى النامية، فنجاح منطقة التجارة الحرة القارية يمكن أن يدعم هذا القطاع، ويقلل الفجوة بين الشركات الكبيرة والصغيرة؛ حيث يقود قطاع الصناعات التحويلية الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى خلق وظائف أكثر أجراً - خاصة للشباب -، وبالتالي تساهم في التخفيف من حدة الفقر.

● **الاستثمار الأجنبي المباشر:** مع رفع القيود عن الاستثمارات الأجنبية سيتدفق المستثمرون إلى القارة من كلّ حذبٍ وصوبٍ، ومن ثمّ تتحقق زيادة رأس مال، وتوفّر رأس المال يؤدي إلى توسع دائرة الصناعات المحلية ويعزز الأعمال الوطنية. فاستقطاب رأس المال الجديد يُنشّط دورة إنتاجية تصاعدية، ومن ثمّ تُحفّز الاقتصاد بأكمله. كما يمكن لتدفق رأس المال الأجنبي أن يحفز النظم المصرفية والمالية، مما يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات وتوفير مبالغ للإقراض والتمويل للمنتجين والمستهلكين معاً. (مراد عمار، 2022، ص 79)

● **تخفيض تكاليف المواد الخام:** إنّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في بلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص، وبالتالي زيادة أرباحها النهائية.

● **زيادة المبيعات ورفع مستوى الكفاءات:** الشركات العالمية لديها خبرة أكثر من الشركات المحلية لتطوير الموارد المحلية، وهذا ينطبق بشكل خاص على الشركات في قطاع التصنيع. وستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية؛ لتطوير المواد الخام، وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

2. التّحدّيات المحتملة:

على الرّغم من الفرص المستقبلية الإيجابية، التي سوف تحقّقها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، فإنها في الوقت ذاته تنطوي على مخاطر سلبية، وسوف تواجه تحديات كبيرة محتملة تتطلب عملاً دؤوباً في إزالتها من أجل تحقيق النتائج المنشودة. تتمثل أهم التحديات المحتملة في: تنسيق

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتنوعة في إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة في التنوع الكبير الموجود في مستويات تنميتها. على سبيل المثال وليس الحصر تتجاوز مساهمة مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا نسبة الـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لإفريقيا كقارة، بينما تُسهم الدول الجُزرية السّت في إفريقيا مجتمعة بنسبة 1% فقط. (زايدي عبد القادر، 2020، ص 101)

تتسم التجارة في القارة الإفريقية بتفاوت مستوياتها وحجمها حسب التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن التباين الواضح بين الدول نفسها، ناهيك عن التفاوت الكبير في مستويات دخول الأفراد؛ فهذا كله ينعكس على منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية سلباً مما يجعلها تُصنّف بأكثر الاقتصاديات ضعفاً مقارنةً بالكُتل الاقتصادية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN والجماعة الكاريبية CARICOM إضافةً إلى ذلك؛ هناك تحديات سياسية وقانونية واقتصادية ووظيفية يمكننا أن نختصرها في النقاط التالية:

● **زيادة الضغط التنافسي:** العديد من الأسواق الإفريقية الناشئة هي اقتصادات تقليدية تعتمد على الزراعة العائلية والأنشطة البدائية. هذه المزارع العائلية الصغيرة، والأنشطة الاقتصادية الأخرى البدائية، لا يمكنها أن تتنافس مع الشركات الزراعية الكبرى في الدول الإفريقية ذات الدخل المرتفع، مثل جنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا ومصر ونيجيريا. ونتيجةً لذلك؛ قد يفقد أصحاب المزارع مزارعهم؛ مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر، ومن ثمّ معدلات الجرائم.

● **خنق المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** غالباً يُفضّل المستهلكون المنتجات الرخيصة ذات الجودة المقبولة، وقد يؤدي تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية إلى خسارة المنتجين المحليين لمبيعات ضخمة للموردين الأجانب؛ لأنّ هؤلاء يمكن أن يُخفّضوا تكلفة منتجاتهم من خلال الاستفادة من الإعفاء الجمركي، وتخفيض القيود المفروضة على السلع المستوردة.

● **فقدان بعض الوظائف:** قد يضطر العمال من الدول الأقلّ دخلاً إلى العمل لساعات طويلة والعيش في منازل بدون مرافق أساسية، مثل مياه الشرب النقية والكهرباء؛ وذلك من أجل إعالة أسرهم أو بإرسال الأموال إليهم بشكلٍ دوري. وقد يضطر بعض العمال إلى قبول أجور أقلّ مما يستحقون ويرفضون الانضمام إلى النقابات العمالية حفاظاً على وظائفهم. وقد يُستدلّ على هذا برّد فعل مؤتمر العمل النيجيري الذي رفض المصادقة على الاتفاقية التجارية، ووصفها بأنها «أخطر مبادرة سياسة ليبرالية فاشية متجددة».

● **استنزاف البيئة:** ربما تقود المنافسة الشديدة بعض الشركات إلى تجاهل الحفاظ على البيئة؛ عندما يتعلق الأمر بصنع المنتجات والتخلص من النفايات، حتى يتمكنوا من الحفاظ على صناعتهم بشكل جيد؛ لأنه يُتوقع أن تُخفّض العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة تكاليفها الثابتة والمتغيرة بما في ذلك التكاليف المتعلقة بالتصنيع وطرق التخلص المناسب من النفايات.

● **ضياع براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية:** ليس لدى العديد من الدول الإفريقية قوانين حماية براءات الاختراع والابتكارات الجديدة، كما أنّ القوانين المطبقة لا تُنفّذ غالباً بشكلٍ صارم. ونتيجةً لذلك غالباً ما تُسرق أفكار الشركات. مع فرض منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؛ يمكن أن يصبح الوضع أسوأ بكثير، مما يدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في البحث والتطوير بشكلٍ سيئ أو تنفاده غالباً.

المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية

نظرا للأهمية التي تحظى بها اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية وآثارها المتوقعة على اقتصاديات الدول الإفريقية وتأكيدا على أهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، كونه بوابة للاندماج في الاقتصاد العالمي فقد كانت الجزائر من الدول السباقة للتوقيع على الاتفاقية.

المطلب الأول: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية أولا: أهمية منطقة التجارة الحرة الإفريقية AFCFTA للجزائر

بعد إطلاع مجلس الدولة والبرلمان الجزائري على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي بـ إثيوبيا، بتاريخ 21 مارس 2018 تمت المصادقة على انضمام الجزائر بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بموجب القانون رقم 10-20 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020)، وتمثل الاتفاقية فرصة مهمة للجزائر لتنويع وإنعاش الصادرات خارج قطاع المحروقات، ما يمكنها من الدخول للسوق الإفريقية بمنتجات جزائرية، وبالتالي يمكن للجزائر تطوير وتكثيف معاملاتها التجارية مع الدول الإفريقية خاصة بعد تراجعها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع إفريقيا سنة 2018 حوالي 3.5 مليار دولار منها 1.3 مليار دولار من الواردات 3% من إجمالي الواردات الجزائرية و2.2 مليار دولار من الصادرات (5% من الصادرات الجزائرية)، ونظرا لموقع الجزائر الجغرافي الاستراتيجي، وتوفرها على عديد الإمكانات والمؤهلات، وجب تبني ديناميكية اقتصادية حقيقية واتباع سياسات خاصة بالتجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وخلق بيئة مناسبة لتعزيز الإنتاج والاستثمار وتنويع الصادرات. (عائشة عبد الحميد، 2020، ص 290)

وتسعى الجزائر منذ سنوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع بلدان القارة الإفريقية نظرا لما توفره من إمكانيات هائلة يمكن للجزائر الاستفادة منها خاصة الإمكانيات البشرية التي توفر اليد العاملة الإفريقية غير المكلفة، كما تتمتع الجزائر بساحل طوله يفوق 1600 كم، وعدة موانئ كبرى ناهيك عن الموانئ الجافة في الجنوب، حيث أن تراجع المبادلات البينية الإفريقية يعود لقلة المنافذ المائية. (ياسين شكيم، 2018، ص ص 7-8)

كما تقتصر مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية على صادرات النفط ونتيجة لذلك فهي تحتاج لعدد محدود جدا من المدخلات المستوردة في صادراتها في حين أن البلدان المتقدمة في التصنيع والخدمات تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة للصادرات، ويعيق المشاركة مناخ الأعمال والاستثمار الصعب، وإن كان في تحسن، إلا أنه لا يزال يشكل عائقا كبيرا بسبب القيود القانونية والتنظيمية المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحد من الوصول للأسواق وبالتالي تقليل الروابط بين المستثمرين الأجانب المشاركين في سلاسل القيمة العالمية والشركات المحلية، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولذلك فإن الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية في الجزائر جد محدودة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل على زيادة القيمة المضافة المحلية في الصادرات لكن معظم تركيزها على المعالجة للموارد الطبيعية لكنها تساهم إلى حد بسيط جدا في توصيل الجزائر بقطاعات أخرى، أي أن الأنشطة المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على نطاق واسع هي المتعلقة بالبتروول والتي تحتاج لمدخلات بسيطة لإنتاج السلع النهائية وبالتالي لا يسمح بتعميق مشاركة الجزائر في سلاسل القيمة العالمية. (OECD; 2021; p151.)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

من جهة أخرى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر في تذبذب حيث في الفترة بلغ أقصى حد له سنة 2009 بـ 2754 مليون دولار، ثم انخفض بوتيرة سريعة ليصل إلى أدنى قيمة له سنة 2015 في الفترة المصاحبة لانخفاض أسعار النفط حيث بلغ 585- مليون دولار، ثم يعاود الارتفاع بشكل بسيط ليصل إلى 1382 مليون دولار سنة 2019، وتعود التدفقات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للعراقيل البيروقراطية، إضافة إلى الحواجز التجارية والجمركية والبنى التحتية الهشة في الجزائر والتي تمثل ركيزة أساسية لجذب المستثمرين الأجانب، حيث أن الجزائر مازالت بنيتها التحتية ضعيفة مع عدم توفر تكنولوجيا متطورة واليد العاملة الماهرة، كل ما سبق جعل أدى إلى محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وبالتالي ضعف مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.

ثانيا: التجارة الخارجية بين الجزائر والقارة الإفريقية

بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية فإنها تسعى للاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات المتاحة في القارة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (01): المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا (2012-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1097.9	1213.0	1203.2	1442.3	1531.7	1754.2	2113.1	1932.9	واردات الجزائر من إفريقيا (مليون دولار)
%1.6	%1.6	%1.9	%2	%1.9	%2	%2.2	%2.4	نسبة الواردات إلى الواردات البينية الإفريقية
1883.6	2197.7	1850.2	1531.9	2120.3	2914.8	3333.6	2914.8	صادرات الجزائر نحو إفريقيا (مليون دولار)
%2.1	%2.2	%2.2	%1.9	%2.2	%2.96	%2.2	%3	نسبة صادرات الجزائر إلى الصادرات البينية الإفريقية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتب السنوية لإحصاءات التجارة الإفريقية (2013-2020)

تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية نسبة 2.4% في الفترة (2012-2019)، منذ بداية العمل الإفريقي حول إنشاء منطقة تجارة حرة نظرا للحواجز التي تصعب من عملية الاستيراد من ضعف النقل اللوجستي والحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم توجه السياسات القارية الإفريقية والجزائرية لتشجيع المبادلات التجارية، حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الجزائرية نحو بلدان الاتحاد الإفريقي 3% خلال سنة 2012، لتتخفف في السنوات الموالية حيث بلغت 1.9% من إجمالي الصادرات البينية الإفريقية سنة 2016، لترتفع بشكل بسيط إلى 2.1% سنة 2019، لذلك تطمح الجزائر للاستفادة من حجم السوق الإفريقية البالغ 1.9 مليار نسمة، وتحاول في هذا الإطار تأسيس منافذ برية عبر الصحراء، كما يعتبر التكامل مع البلدان الإفريقية خيارا استراتيجيا للجزائر بهدف التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: الاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا

كانت ولا زالت إفريقيا شريك اقتصادي مهم للجزائر، لذلك تبحث الجزائر دائما على الاستثمار داخل القارة الإفريقية كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التي تبحث عن فرص ومناخ للاستثمار في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المساعد والقريب من الأسواق الدولية لتسهيل المبادلات مع الدول الكبرى، رغم ذلك ما تزال استثمارات بين الجزائر وإفريقيا ضعيفة.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

أولاً: واقع الاستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، لهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الأرضية التي تركز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية، كما تملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا مرهون بالاستثمارات الحقيقية والمشاريع الضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وأن هذه الاستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها. (يوسف سائحي، 2020، ص 132)

كما تعمل الحكومة مؤخراً على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والأسبانية، بحثاً عن المشاريع الاستثمارية الربحية واستقطاباً للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجهود التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصادات القارة السمراء هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا.

حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للخروج "مبدئياً" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التقنية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن. (يوسف سائحي، 2020، ص ص 132-133)

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا

جدول رقم (02): الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا (مليون دولار)

2019	2018	2017	2016	2007-2005 (المتوسط السنوي)	الفترة الاستثمارات
83	880	09	46	55	الاستثمارات الخارجة من الجزائر
45368	50577	41535	46023	38323	الاستثمارات الداخلة إلى إفريقيا
0.18	0.017	0.021	0.1	0.14	الاستثمارات الخارجة من الجزائر بالنسبة للاستثمارات الداخلة إلى إفريقيا (النسب المئوية)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الموقع: <https://unctad.org/> تاريخ الاطلاع: 2025/03/28.

نلاحظ من الجدول رقم 02 أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الجزائر قيمتها ضعيفة جداً حيث أن سنة 2018 سجلت قيمة قدرها 880 مليون دولار كأعلى قيمة في السنوات الماضية، وإذا تمت مقارنة هذه القيمة مع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في نفس السنة نجد أنها لا تتعدا نسبة 0,1 % وهذا إذا اعتبرنا أن جميع الاستثمارات الجزائرية موجهة إلى الدول الإفريقية، فهذه

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

النسبة تعتبر منخفضة جدا، ما يدل على ضعف الاستثمار الجزائري في العام بصفة عامة والقارة الإفريقية بشكل خاص، وعدم قدرة الجزائر على منافسة الدول الأكثر استثمارا في القارة كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ومن بين الاستثمارات الجزائرية في القارة نجد استثمار شركة سوناطراك في كل من ليبيا، النيجر ومالي فقط وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تمتلك مؤهلات الاستثمارية الكبيرة التي تسمح لها بالتوغل داخل القارة خاصة في المجال الاستثماري واستغلال الفرص الموجودة داخل بالقارة.

كذلك الحال بالنسبة لاستثمار الدول الإفريقية في الجزائر إذ نجد بعض الاستثمارات من دولتي مصر وجنوب إفريقيا، لكن تبقى بقيم ضعيفة وهذا راجع لضعف المناخ الاستثماري في الجزائر من غياب الاستقرار السياسي والأمني وكذلك ضعف الاقتصاد المحلي وضعف البنوك، والبيئة المصرفية كلها عوامل لا تساعد على جذب الاستثمار.

جدول رقم (03): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (جانفي 2015 – ديسمبر 2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
آسيا والمحيط الهادي	13.66	65
أوروبا الغربية	4.019	19
إفريقيا	1581	8
الشرق الأوسط	882	4
الدول الأوروبية الناشئة	714	3
أمريكا الشمالية	254	1

المصدر: هبال عبد المالك، أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي، المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعة مسيلة الجزائر، 2021، ص 431.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 ومع فتح الاستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في الرفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لا تمتلك قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة.

كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

المطلب الثالث: مهام منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

تعمل مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية على جملة من المهام وهي العمل على تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وإرساء قواعد اتحاد جمركي وسوق قارية مشتركة في إفريقيا كمهام عامة. (المادة 3 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf)، 2018)

ونأتي في هذا العنصر إلى التفصيل في كل عنصر من هذه العناصر على حدة.

أولاً: تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي

حظي التكامل الاقتصادي الإقليمي بأهمية كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تشكلت العديد من التكتلات كالاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta) ورابطة جنوب شرق آسيا (asean) وغيرها، (دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، 2017، ص 10) وبرزت اتفاقيات التجارة الحرة كصورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وأحد وسائل القرن الحالي في التعاون بين الدول، وذلك بعدما كانت الاتفاقيات التقليدية والفردية هي السائدة في التعاملات الاقتصادية الدولية، وحلت اتفاقيات التجارة الحرة محل الاتفاقيات التقليدية بعدما ظهر التوجه العالمي نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وإنشاء التكتلات الدولية والإقليمية واعتماد الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى في التعاملات التجارية، وللتكامل عنصرين: (دمان ذبيح محمد، 2017، ص 318)

العنصر السلبي: الذي يتمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفات الجمركية، والقيود الإدارية والرقابة على عمليات التحويل بين الاقتصاديات المتعددة الداخلة ضمن مجالات التكامل.

العنصر الإيجابي: الذي يتمثل أساساً في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج، والتطوير في البلدان المتكاملة.

وبناء على هذا الطرح نجد أن التكامل الإفريقي يتمحور ابتداءً في جهود التنسيق بين القدرات المتفاوتة لكل دولة إفريقية مع باقي الدول، بهدف توفير أقصى قدرات العمل بما يضمن توفير الإنتاج وإشباع الحاجات الاقتصادية للديمقراطية الإفريقية المتنامية، إلا أن هذا التنسيق لابد أن ترافقه جملة من التسهيلات الإدارية والجمركية حتى نضمن انطلاقة للتكامل الإفريقي.

كما قد يتطلب التكامل والاندماج الاقتصادي جملة من التنازلات بين الدول الإفريقية، أن تختص كل دولة بمنتوج معين أو خدمة معينة وهذه مسألة قد تجد الدول الإفريقية صعوبة في تجسيدها على الأقل في بداية تنفيذ الاتفاق المنظم لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ثانياً: تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة

إن القارة الإفريقية تزخر بالعديد من الإمكانيات والمقومات، حيث تمتلك نسبة من الاحتياطات النفطية في العالم، ونسبة أخرى من احتياطات الغاز الطبيعي، وكذلك احتياطات المعادن.

والهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الذي يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للحيلولة دون الفقر أيضاً، (مسعودي محمد، 2015، ص 380) وتضمن إفريقيا من خلال التكتل في مناطق التجارة الحرة من تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات بما يضمن رفع القدرة الشرائية لسكانها ودور ذلك على رفاه الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن فكرة تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات تستوجب تحويل الخامات التي تزخر بها القارة الإفريقية محلياً، أي تحويل الخامات بين الدول الإفريقية وما قد يضمنه ذلك من الاقتصاد في تكاليف

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

الإنتاج، بالإضافة إلى إمكانية بروز الصناعات التحويلية الإفريقية وتطورها مما يجعلها قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

كما يستوجب على إفريقيا الاستفادة القصوى من احتياطياتها النفطية والغازية واحتياطيات المعادن، من خلال بعث الصناعات الثقيلة داخل القارة، وما قد يحققه ذلك من وضع حد للتبعية التي تشهدها اقتصاديات الدول الإفريقية للدول المتقدمة.

ومن خلال كل ذلك يمكن لإفريقيا أن تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بوضع حد للفقر المتفشى بين شعوب القارة، والتقليص من نسب البطالة المرتفعة داخل دولها مع ضمان استدامة المواد الخام والاحتياطيات للأجيال المستقبلية.

ثالثا: إرساء قواعد اتحاد جمركي وسوق قارية مشتركة

جاء بنص المادة الأولى من الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فقرة (ي) على أن الاتحاد الجمركي القاري "يعني الاتحاد الجمركي على الصعيد القاري عن طريق اعتماد تعريفه خارجية موحدة،..."، ويتم في هذه المرحلة توحيد تعريف جمركية إزاء العالم الخارجي، (خديجة جمعة الزويني، 2008، ص 05) أي أن الاتحاد الجمركي هو الصورة الثانية من التكامل الاقتصادي التي تلي فكرة مناطق التجارة الحرة، ويتضمن وضع تعريفات جمركية اتجاه العالم الخارجي للسلع بصورة متجانسة، وذلك يتعلق بالدول غير المشاركة في هذا الاتحاد وإذا نجحت الدول الإفريقية في وضع هذا الاتحاد الجمركي جسدت من خلاله السوق المشتركة. (بوشري عبد الغني ومنصور حاج موسى، 2015، ص 41)

والسوق القارية المشتركة من المشاريع المهمة، ومع أهمية قيام السوق المشتركة كونها أصبحت ضرورة لمواجهة تحديات العولمة وما أفرزته من قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، لا يمكن مواجهتها إلا بتكتل مماثل، لإعطاء مكانة في الساحة الدولية كون القوة الاقتصادية أهم دعائم القرار السياسي. (مداحي عثمان، 2006، ص 366)

وتتجلى أهمية السوق القارية الإفريقية في كبرها من جهة ومن جهة ثانية من زاوية عدد المستهلكين المتنامي، وهذا الأمر يتطلب تفعيل التجارة البينية بين دول السوق المشتركة من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات حتى تتحقق الوفرة الاقتصادية، وبالتالي ندعم المؤسسات المحلية الإفريقية الناشئة ونساعدها على الثبات في السوق لمواجهة شراسة المنافسة العالمية.

المطلب الرابع: معوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

يمكن القول أنه بعد مرور وقت طويل من التفاوض الصعب لانطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة في إفريقيا، إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات حيث أعلنت مديرة مركز "أترالاك" القانوني في جنوب إفريقيا "ترودي هارتزنبيرغ" أن المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد وذكرت أن من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020 والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات، هذا فيما يخص الجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أما عن باقي المعوقات فنحصرها فيما يلي: (حيدوسي أحمد، 2021، ص ص 194-195)

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

- عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم ف إن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول؛
 - تفاوت الاحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص (حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية)؛
 - ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات، والسكك الحديدية والمنشآت القاعدية التي تسهل نقل البضائع؛
 - عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى؛
 - تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري يشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي؛
 - الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انقلاب أمني وتدخل أجنبي وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود؛
 - عدم وضع شروط ومعايير مسيقة ضمن التجمعات الافريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إلى هذه التكمالات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكامل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة، فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكمالات الإقليمية يقود التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة؛
 - انتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الافريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية السعر؛
 - ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الافريقي على المستوى القاري أو الإقليمي؛
 - تجاوز الأهداف والغايات المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية التي تؤدي إلى الإخفاق في تحقيقها وأحسن مثال على ذلك هو ما سعت إليه " نيباد" وأثبتت فشلها؛
 - تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية واتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة.
- بالإضافة الى:

- التخوف من المنافسة: إن من أصعب المشكلات العملية في تطوير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، هي مخاوف الدول الأصغر بشأن المنافسة من الدول الكبرى ذات قطاعات التصدير الأقوى. حيث يشير صندوق النقد الدولي إلى أن التدفقات التجارية بين الدول الإفريقية يهيمن عليها عدد محدود من الدول الإفريقية ذات الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعا.
- الاقتصاديات غير المتجانسة في إفريقيا والتباين الواسع الموجود في مستويات تنميتها: يمثل أحد التحديات الرئيسية المحتملة، فعلى سبيل المثال، تساهم مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي التراكمي لأفريقيا، بينما تساهم الدول الجزرية ذات السيادة الست في إفريقيا

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

مجتمعة بنسبة 1٪ فقط، كما أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تتمتع بأعلى مستويات التفاوت في الدخل مقارنة بأي اتفاقية تجارة حرة قارية. (جيهان عبد السلام عباس، 2021، ص 04)

المبحث الثالث: مفهوم التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية، أهدافها وأهميتها

تعتبر منطقة التجارة الحرة للقارية الإفريقية في منظورها العام اتفاقية تجارية كبيرة، حيث ينظر إليها على أنها أداة مكتملة الأركان لتنمية إفريقيا، من خلال دفعها بشكل استراتيجي إلى تكامل القارة، وتضع الأسس الراسخة لإحداث ثورة صناعية وتجارية وبالتالي توفيرها لفرص الأعمال والوظائف في إفريقيا.

المطلب الأول: تعريف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها، إذ نجد أن المتمعن في التشريعات والنظم المختلفة التي تنظم أسلوب العمل بالمناطق الحرة في العالم لم تضع تعريفا محددا للمنطقة الحرة وإنما وضعت تحديد لحدود المنطقة أو لإجراءات والتنظيمات الجمركية التي يخضع لها نظام العمل بداخلها، ولإبراز مفهوم المناطق الحرة سوف نتعرض لبعض التعاريف حول المنطقة: فنجد أن لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (ONU'L) عرفت على أنها: "مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات. وتعرف أيضا على أنها: "جزء من أراضي الدولة تسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية وحالية مع دول العالم متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كان تسميتها منطقة حرة" وهي: "المساحة المقفلة تحت الحراسة حيث تخزن بها البضائع سواء كانت تلك المساحة في ميناء بحري أو جوي أو كان داخلي أو على الساحل حيث ترد إليها البضائع ذات الأصل الأجنبي بقصد إعادة التصدير أو العرض أو إدخال بعض عمليات إضافية عليها. وتعرف أيضا بأنها: "مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول". وعليه يمكن استخلاص أن المنطقة الحرة ما هي إلا: مساحة جغرافية محدودة غير خاضعة لأي حقوق جمركية أو ضريبية إلا للمعاملات أو المبادلات الغير قانونية حيث يسمح فيها باستيراد البضائع الأجنبية وتخزينها وإعادة تصديرها دون أية قيود. (Boris gombac ; 1991 ; p32.)

كما أن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55 دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق حجم الناتج المحلي الإجمالي له إلى 03 ترليون دولار، ما يؤدي إلى إنشاء اتحاد جمركي إفريقي تطبق من خلاله تعريف جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج. (وليد حفاف، 2020، ص 601)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية وأهم نظرياتها أولا: أهمية التجارة الحرة في منطقة الإفريقية

لا شك أن بإقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية فإنها سوف تسهم بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

الاتفاقية في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الإفريقية. (خليل عمر، 2019)

كما يتضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية مجموعة من الفوائد (الإفريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة) للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما يلي: (سهيلة مصطفى، 2022، ص 160)

- يقضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الإفريقية ويساعد إفريقيا على استخدام التجارة بمزيد من الفاعلية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق منطقة التجارة الحرة إلى المزيد من النمو في التجارة البينية الإفريقية في حين تستفيد منطقة التجارة الحرة الإفريقية من هذه النجاحات القائمة وتمكن إفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما؛
 - إن إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعات المتكاملة في المنطقة بذات الوقت من شأنه أن يقلل من الحماية العالمية لإفريقيا بواقع 68.7%، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الإفريقية من 8.7% إلى 2.7% في المتوسط، وفي ضوء ما تقدم يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فائدة أكبر؛
 - زيادة الأمن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الإفريقية؛
 - زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لإفريقيا من خلال استغلال وفورات الحجم لسوق قارية واسعة تضم نحو مليار شخص؛
 - زيادة معدل تنويع وتحول اقتصاد إفريقيا و قدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية؛
 - تحسين تخصيص الموارد والمنافسة وخفض الأسعار التفضيلية بين البلدان الإفريقية؛
 - نمو التجارة البينية في قطاع صناعة وتطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في إفريقيا؛
 - الحد من تعرض إفريقيا لصدمات التجارة الخارجية؛
 - تعزيز مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة على المساعدات والقروض الخارجية.
- ثانيا: أهداف التجارة الحرة في منطقة الإفريقية:** تتمثل أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فيما يلي:

- إنشاء سوق قارية موحد للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، فهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري، (حكيم ألادي نجم الدين، 2021)
- توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تنسيق أفضل الأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا؛
- تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمؤسسات من خلال استغلال فرص الإنتاج واسعة النطاق؛ (حكيم ألادي نجم الدين، 2021)
- تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقليمية؛
- إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة موحدة في مرحلة لاحقة؛

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف؛ (وليد حفاف، 2020، ص 602)

- تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية؛
- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

ثالثا: أهم نظريات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

أولاً: النظريات الكلاسيكية (نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث ونظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو)

1. الفرضيات التي يتفق عليها آدم سميث مع دافيد ريكاردو حول التجارة الدولية:

- نظرية العمل قيمة.
- فرضية المنافسة الكاملة.
- التشغيل الكامل.
- السلع المتبادلة تتمثل في السلع المنظورة فقط.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج محليا فقط.

2. الفرضيات التي يختلف عليها آدم سميث مع دافيد ريكاردو حول التجارة الدولية

يرى آدم سميث أن التجارة الخارجية هي امتداد للتجارة الداخلية بينما ريكاردو يخالفه الرأي وهو الأمر الصحيح، حيث أن التجارة الخارجية ليست امتداد للتجارة الداخلية كون آليات التكاليف والأسعار على مستوى التجارة الخارجية ليست نفسها كما هي في الداخلية.

آدم سميث يرى أنه على أساس سلعة واحدة يمكن أن تقوم تجارة دولية، بحيث الدولة التي تملك ميزة مطلقة في تلك السلعة (أقل التكاليف على الإطلاق) هي و فقط هي لها الحق في أن تخصص في إنتاج وتصدير تلك السلعة، بينما كل الدول الأخرى تخصص في استيرادها، بينما دافيد ريكاردو يرى أنه حتى تكون هناك مصلحة حقيقية لكل من البائع والمشتري يشترط وجود سلعتين وليس فقط سوقين، بحيث كل دولة تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية. (علي سدي، 2015، ص 101)

3. أهم الانتقادات الموجهة لنظريتي آدم سميث ودافيد ريكاردو:

معظم فرضياتهم غير واقعية بحيث:

- لا توجد منافسة تامة وهناك مساحة واسعة للاحتكار.
- لا يوجد تشغيل كامل بل هو تشغيل ناقص بدليل وجود بطالة اجبارية.
- التبادل لا يشمل فقط السلع المنظورة.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج حتى على المستوى الدولي.
- عوامل الإنتاج لا تتمثل فقط في عنصر العمل.

إن نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث تؤدي إلى ركود اقتصادي باعتبار كل الدول ماعدا التي تملك ميزة مطلقة ستكون مستوردة، لكن من أين لها بالدخل إذا لم تصدر هي أيضا إذ هناك دول لا تملك ميزة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

مطلقة ولا في أي سلعة، كما أن الواقع يثبت عدم سيادة الميزة المطلقة لوحدها ولا الميزة النسبية لوحدها بل السائد هو النظريتين معا وهذا ما يلاحظ تحديدا في وضع الشركات متعددة الجنسية.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية (نظرية عوامل الإنتاج أو نظرية المدرسة السويدية لهكشر - أولين):

1. مضمون نظرية عوامل الإنتاج لهكشر أولين:

تفسر هذه النظرية سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ولهذا تعرف بنظرية الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، حيث أن الدول تتفاوت لما تتوفر عليه من عناصر الإنتاج لا بصورة مطلقة ولكن بصورة نسبية، إضافة إلى أن السلع تتفاوت من حيث استخدامها لكمية عناصر الإنتاج و أن التجارة الدولية تقوم على أساس الميزة النسبية لتوافر عناصر الإنتاج حيث كل دولة تخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب انتاجها كمية كبيرة من العنصر الانتاجي المتوفر لديها نسبيا والأرخص نسبيا، وتقوم باستيراد السلعة التي يتطلب انتاجها كمية من العنصر الانتاجي النادر والمرتفع سعره نسبيا، أي أن نظرية هكشر - أولين تركز على الاختلاف في عامل الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وتعتبره السبب الرئيسي في تحديد الميزة النسبية وقيام التجارة الدولية. (علي سدي، 2015، ص 104)

بالإضافة إلى ذلك حررت نظرية هكشر - أولين موضوع التجارة الدولية من منظور العمل/قيمة الذي جاء به الكلاسيك، كما ترى أنه يمكن أن تقوم تجارة دولية حتى بالنسبة للدول التي تتماثل في عناصر الإنتاج طالما أن الطلب يختلف على سلع كل دولة.

2. أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية هكشر - أولين:

أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية هو الموضوع الكمي لعوامل الإنتاج، أي أنها أهملت الجانب النوعي والكيفي لهذه العوامل، وقد حاول "ليونتييف" أن يؤكد ذلك من خلال توضيحه بأنه مخطئ من يعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال بل إنها تملك وفرة نسبية في عنصر العمل ولا يعود ذلك لكثرة اليد العاملة في أمريكا مقارنة بالدول الأخرى، وإنما لنوعية العامل الأمريكي حيث أن كفاءته تعادل ثلاثة أمثال غيره من العمال، وما يقال عن عنصر العمل يقال على عناصر الإنتاج الأخرى، حيث أن هناك فرق بين الأرض الخصبة وغير الخصبة و فرق بين الرأس المال النقدي ورأس المال الانتاجي.

ما يقال عن عنصر العمل يقال على عناصر الإنتاج الأخرى، حيث أن هناك فرق بين الأرض الخصبة وغير الخصبة و فرق بين الرأس المال النقدي ورأس المال الانتاجي.

3. النظريات الحديثة في التجارة الدولية (نموذج دورة حياة المنتج لفرنون)

هي أهم نظرية حديثة في التجارة الدولية، تتميز سلعها عن سابقتها بأنها سلع جديدة غير نمطية أي تعتمد على طرق تكنولوجية جديدة وبالتالي انفاق عالي على البحث العلمي وأجور عالية لعمالها المهرة، ومن ثم أساس التخصص في هذه النظرية ليس السعر الأقل وإنما السعر المرتفع وذلك تبعا للجودة العالية، وترى هذه النظرية أن أي منتج يمر ب 3 مراحل:

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

أ. **مرحلة المنتج الجديد:** تتميز بكثافة أنشطة البحوث والتطوير، ضخامة التكاليف والأثمان، قلة عدد المنتجين وبالتالي غياب المنافسة وسيادة الاحتكار وقلة العرض لاختبار الطلب، وتسويق معظم المنتج للدولة الأم.

ب. **مرحلة المنتج الناضج (مرحلة النضج):** في هذه المرحلة يبدأ الإنتاج على نطاق أوسع بما في ذلك التصدير لدول أخرى مرتفعة الدخل وتصبح التكنولوجيا مشاعة في الأسواق الخارجية، وبالتالي تزداد المنافسة ويصبح عامل السعر وتخفيض التكاليف مهما في استقطاب الطلب، وهو ما يدفع الشركات الأصلية لتغيير استراتيجيتها ليس من خلال التصدير إلى الأسواق الخارجية وإنما من خلال الذهاب إليها وإنشاء فروع لها في الدول المستوردة وذلك لاختزال التكاليف، أي يعتمد المنتجون إلى نقل جزء من انتاجهم خارجيا للاستفادة من انخفاض الأجور أو انخفاض تكاليف الانتاج الأخرى أو القرب من السوق أو القرب من المواد الأولية، وتلقى هذه النظرية العديد من التطبيقات الدولية مثل الاستثمارات الأمريكية واليابانية في الخارج. (أحمد الكواز، 2009، ص 6)

ت. **مرحلة المنتج النمطي:** هنا يصبح من الصعب التمييز بين منتج الدولة الأم ومنتج الدولة المقلدة إلا من خلال الأسعار التي تنخفض شيئا فشيئا بفعل المنافسة الشديدة ونمو العرض، بل إن الدولة الأم تصبح مستوردة لهذا المنتج والدولة المقلدة مصدرة له وذلك لكون الدولة الأم قد تخلت عن المنتج وتوجهت لآخر جديد.

من خلال ما سبق يمكن القول أن نموذج التوازن الشامل الذي يجمع بين كل هذه النظريات هو وحده القادر على إعطاء تفسير كامل للتبادل التجاري الدولي ولا تكفي كل نظرية وحدها لتقديم ذلك التفسير.

المطلب الثالث: مراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

ترجع فكرة تأسيس منطقة إفريقية للتبادل التجاري الحر إلى معاهدة ابوجا المبرمة سنة 1991 والتي تقضي بتحقيق هدف رئيس يتمثل في دمج القارة الإفريقية بحلول عام 2035 وفقا لخطة استراتيجية تقوم على أربع مراحل هي:

- تعزيز المجموعات الاقتصادية تحت الإقليمية في القارة الإفريقية.
- تأسيس اتحاد جمركي قاري.
- تطبيق سياسات قطاعية مشتركة.
- إنشاء سوق مشترك.

لقد اعتمدت خطة الاتحاد الإفريقي التي تقرر من خلال قمة رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الإفريقي سنة 2012 على ضرورة تعجيل إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري في ديسمبر 2017 كحد أقصى لتحقيق التنمية الشاملة في إفريقيا.

وتندرج هذه الخطة ضمن أجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063 وقد انطلقت المفاوضات بخصوص إنشاء المنطقة في القمة 25 للاتحاد الإفريقي المعقدة في جوان 2015 بجوهانسبورغ.

وأتى ذلك بعد أيام فقط من إطلاق مشروع المنطقة الثلاثية للتبادل الحر بالقاهرة والذي يتمثل في اتفاق تعاون وتكامل إقليمي بين 26 دولة منسجمة إلى كل من السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا COMESA ومجموعة شرق إفريقيا EAC ومجموعة التنمية لإفريقيا SADC ومن المقرر أن تدخل اتفاقية إنشاء السوق حيز التنفيذ عند مصادقة 22 دولة من مجموع 44 دولة طرف على الأقل في أجل

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

أقصاه سنة 2019 ومن المنتظر أيضا أن يكتمل إنشاء المنطقة بحلول سنة 2028 بخلق سوق افريقية مشتركة وتوحيد العملة النقدية.

فيما يلي أهم المحطات التاريخية لإنشاء المنطقة الإفريقية: (معين أمين السيد، 2018، ص 229)

- 1979 - إعلان مونروfia الذي أشار لأول مرة إلى إنشاء سوق افريقية المشتركة.
 - 1980 - إدراج مفهوم السوق المشتركة ضمن عمل لاغوس.
 - 1991 - اقتراح معاهدة ابوجا لإنشاء اتحاد جمركي قاري.
 - 2000 - تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي من بين أهدافه تحقيق إدماج إفريقيا وتكاملها.
 - 2012 - تبني مخطط عمل لتطوير التجارة بين الدول الإفريقية وخارطة لإنشاء منطقة افريقية للتجارة الحرة من طرف الاتحاد الإفريقي.
 - 2015 - انطلاق المفاوضات بشأن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر من طرف الاتحاد الإفريقي.
 - 2016 - الاتفاق على تعجيل بإنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر سنة 2017.
 - 2017 - تكليف رئيس دولة النيجر مامادو ايسوفو بالترويج لمشروع إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر من طرف رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي وضرورة احترام أجال التوقيع عليها في 2017.
- 21 مارس 2018 التوقيع على اتفاقية إنشاء المنطقة الإفريقية للتبادل التجاري الحر خلال قمة الاتحاد الإفريقي بكيغالي رواندا.

المطلب الرابع: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية، وعلى بروتوكول استحداث المجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص الذي سيضمن سيولة أكبر لنقل الاستثمارات عبر الفضاء الإفريقي لرفع مستوى المبادلات في مجال الخبرة والثقافة والعلوم، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة إفريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية، ويأتي هذا التوقيع انطلاقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الإفريقي، ولإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود إيجابا على اقتصادها الذي يشهد مرحلة من التدهيم والتنوع، وإيجاد بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات. (ياسين شكيمة، 2018، ص ص 06-07)

ووضعت الجزائر الخطوات الأولى نحو اقتحام السوق الإفريقية تجاريا عبر بوابة "السوق الحرة" في محاولة لتنويع صادراتها والبحث عن ملاذ قد يكون أمنا من "ألغام الربح المتبادل"، حيث وضعت الحكومة الجزائرية خارطة طريق جديدة للرفع من قيمة صادراتها خارج المحروقات لتصل إلى نحو 5 مليارات دولار، معولة في ذلك على الأسواق الإفريقية، وصادقت الجزائر في ديسمبر كانون الأول الماضي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ضمن الدول المصادقة على الاتفاقية، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير 2021.

وحددت أهدافها في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات داخل القارة تركز على حرية الاستثمارات ونقل البضائع دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وأعطى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعليمات لحكومته عقب اجتماع لمجلس الوزراء للاستفادة من تجارب التبادل الحر التي عرفت الجزائر مع المجموعات الإقليمية الأخرى، كما طالب الوزراء المختصين التجارة، الصناعة والمالية) بالتأكد من

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الحرة في المنطقة الإفريقية

المنشأ الأصلي الإفريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر، والتي لا يجب أن تقل نسبة إدماجها عن 50% حتى لا تسرب إلى السوق الوطنية مواد مصنوعة من خارج القارة الإفريقية على حساب الإنتاج المحلي. (يونس بورنان، 2020)

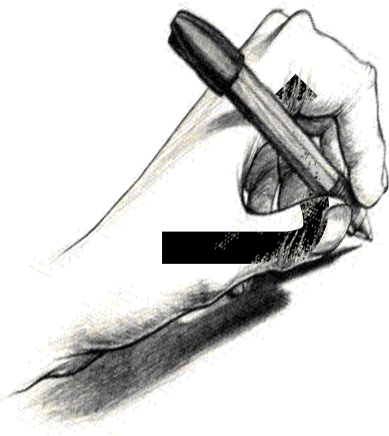
ودعا المشاركون في الطبعة الـ 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج يوم الإثنين بالعاصمة الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد المنشودة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث قال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية عبد العزيز خلاف، الذي شارك في هذا الملتقى الذي جمع أزيد من 350 متعاملا اقتصاديا وأكثر من 49 دولة إفريقية تحت شعار "الإنتاج الإفريقي" عن الجزائر توجد على رأس القاطرة الاقتصادية الإفريقية وأن هدفها الأسمى هو الخروج بالقارة من مستوى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيئي، مؤكدا أن الجزائر ستلعب دور رائد لتحقيق التنمية المستدامة بالقارة وأن إفريقيا ستشهد خلال السنوات العشر المقبلة نهضة اقتصادية كبيرة بفضل الموارد والخبرات التي تترخر بها. (ملتقى إفريقيا للاستثمار: 2022)

خلاصة الفصل:

في الأخير ومن خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل يمكننا القول أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تمثل فرصة استراتيجية هامة للجزائر لتعزيز تجارتها مع الدول الإفريقية، وتنويع اقتصادها بعيدا عن النفط والغاز. حيث تم تعريف التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية وبيان أهدافها وأهميتها، حيث تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية وتحفيز التبادل التجاري. وقد استعرضنا المعاملات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية، وناقشنا التحديات والفرص التي تواجه الجزائر في تحسين علاقاتها التجارية مع هذه الدول. ثم تم التطرق الى دور التكاملات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التجارة الحرة، وأهمية استفادة الجزائر من هذه التكاملات لتحسين مكانتها الاقتصادية في القارة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن الجزائر أمام فرصة كبيرة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية، ولكنها تحتاج إلى إصلاحات في بنيتها التحتية وتسهيل بيئة الأعمال لتعزيز قدرتها التنافسية، كما يتطلب الأمر توجيه استراتيجيات الحكومة بشكل يساهم في تحقيق أقصى استفادة من هذه الاتفاقية.

الفصل



الثاني

ي

تمهيد:

يمثل انخراط الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) خطوة استراتيجية نحو تعزيز اندماجها الإقليمي وتنويع اقتصادها الوطني، لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها جراء تقلبات أسعار المحروقات وتحولات الاقتصاد العالمي. وتفتح هذه الاتفاقية، التي تُعد إحدى أكبر مناطق التجارة في العالم من حيث عدد الدول المنضوية تحتها، آفاقاً واسعة لتوسيع نطاق التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، ودعم الصادرات خارج القطاع النفطي، فضلاً عن استقطاب استثمارات جديدة وتحفيز القطاعات الإنتاجية المحلية.

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرهوناً بمدى جاهزية الاقتصاد الجزائري لمتطلبات الانفتاح والمنافسة، لا سيما من حيث البنية التحتية، نوعية المنتجات، وقدرة المؤسسات على التكيف مع قواعد السوق الإفريقية الموحدة. وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة تطبيقية لأثر منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل واقع التجارة البينية مع الدول الإفريقية، وتحديد أبرز الفرص والتحديات التي تفرضها AfCFTA، إضافة إلى دراسة حالة تطبيقية لقطاع الصناعات الغذائية باعتباره من القطاعات الواعدة ذات الإمكانيات التصديرية المهمة.

المبحث الأول: تحليل التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية

التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية تمثل وسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي، لكنها ما تزال ضعيفة رغم الإمكانيات المتاحة، بسبب تحديات مثل ضعف البنية التحتية والحوجز التجارية. وتُعد اتفاقية التجارة الحرة القارية فرصة لتحسين هذه المبادلات.

المطلب الأول: صادرات وواردات الجزائر مع إفريقيا (قبل وبعد توقيع الاتفاق): أولاً: صادرات وواردات الجزائر مع إفريقيا قبل الاتفاق

قبل دخول الجزائر في اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) في عام 2019، كانت علاقاتها التجارية مع القارة الإفريقية محدودة وغير متوازنة، مقارنةً بتكتلاتها التجارية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. الصادرات الجزائرية إلى إفريقيا:

كانت صادرات الجزائر إلى إفريقيا تمثل حوالي 3% فقط من إجمالي صادراتها، حيث بلغ حجمها 2.2 مليار دولار، بما في ذلك المنتجات البترولية. وتتم معظم هذه المبادلات مع دول شمال إفريقيا المشمولة ضمن منطقة التجارة العربية الحرة. بينما كانت صادرات الجزائر إلى باقي القارة محدودة، حيث لا تتعدى 0.3% من إجمالي صادراتها.

على الرغم من هذه الأرقام الضعيفة، أظهرت المنتجات الجزائرية حضورًا في 24 دولة إفريقية بين عامي 2016 و2019. وقد سجل الميزان التجاري بين الجزائر ودول إفريقيا قفزة من 78 مليون دولار سنة 2016 إلى 830 مليون دولار في 2019، بنسبة بلغت 964%، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالسوق الإفريقية.

2. الواردات الجزائرية من إفريقيا:

أما فيما يتعلق بالواردات، فقد كانت الجزائر تحتل المرتبة 20 من إجمالي الدول الموردة للقارة الإفريقية، بنسبة 0.4% من إجمالي واردات القارة. وتتم معظم هذه المبادلات مع دول شمال إفريقيا المشمولة ضمن منطقة التجارة العربية الحرة. وتعود هذه الأرقام الضعيفة إلى عدم انخراط معظم الدول الإفريقية في التكتلات الاقتصادية الإفريقية، مما أدى إلى ضعف تنافسية المنتجات الجزائرية في ظل رسوم جمركية تتراوح بين 45 و65%. (بن الشيخ عبد الرحمن، 2017، ص 78)

ثانياً: صادرات وواردات الجزائر مع إفريقيا ما بعد الاتفاق

عملاً بنص المادة 22 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية استكملت الجزائر إجراءات الانضمام والتصديق طبقاً لإحكامها الدستورية 27 ، فصدر بذلك القانون رقم 20-10 بتاريخ 21 أكتوبر 2020، المتضمن الموافقة على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، وبما أن هذا الأخير لا يدخل حيز النفاذ إلا بشرط التصديق وإيداع وثيقة الانضمام في أجل قانونية محددة، صادق رئيس الجمهورية عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-2013 الصادر بتاريخ 16 مايو 2021 في الجريدة الرسمية العدد 36 مع إرفاق مضمون الاتفاق كاملاً.

لعل سبب تسريع الجزائر إجراءات انضمامها لهذا التكتل الإقليمي هو تأكيد لمدى جاهزية السلع الجزائرية للمنافسة الإفريقية وإعادة بعث جملة من الاعتبارات الاقتصادية مفادها أن المنظومة القانونية في شقها الاقتصادي تتجه بخطوات ثابتة وفعالة لانتقال من نظم الابتكار الوطنية ذات الاستهلاك المحلي إلى نظم الابتكار الإقليمي، ذات خصوصية وطابع تصديري على المستوى الدولي وهو ما أكدّه وزير التجارة في تصريحاته بأن المؤسسات الوطنية المصدرة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2022 حيث قاربت 2000 مؤسسة حالياً مقابل 800 مؤسسة في 2021 منوهاً بأن هذا المنحى التصاعدي سوف يستمر خاصة في ظل التبادل التجاري الإفريقي. (تصريح وزير التجارة كمال رزيق، 2022)

بعد إطلاع مجلس الدولة والبرلمان الجزائري على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الموقع بكيجالي بـ إثيوبيا بتاريخ 21 مارس 2018، تمت المصادقة على انضمام الجزائر بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بموجب القانون رقم 10-2009 المؤرخ في 22 أكتوبر 2020، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020) وتمثل الاتفاقية فرصة مهمة للجزائر لتتوسع وإنعاش الصادرات خارج

قطاع المحروقات، ما يمكنها من الدخول للسوق الإفريقية بمنتجات جزائرية، وبالتالي يمكن للجزائر تطوير وتكثيف معاملاتها التجارية مع الدول الإفريقية خاصة بعد تراجعها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم المبادلات التجارية مع إفريقيا سنة 2018 حوالي 3.5 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار من الواردات (3%) من إجمالي الواردات الجزائرية و2.2 مليار دولار من الصادرات (5%) من الصادرات الجزائرية، ونظرا لموقع الجزائر الجغرافي الإستراتيجي، وتوفرها على عديد الإمكانيات والمؤهلات، وجب تبني ديناميكية اقتصادية حقيقية وإتباع سياسات خاصة بالتجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، وخلق بيئة مناسبة لتعزيز الإنتاج والاستثمار وتنويع الصادرات. (عائشة عبد الحميد، 2020، ص 290)

وتسعى الجزائر منذ سنوات لتعزيز علاقاتها التجارية مع بلدان القارة الإفريقية نظرا لما توفره من إمكانيات هائلة يمكن للجزائر الاستفادة منها خاصة الإمكانيات البشرية التي توفر اليد العاملة الإفريقية غير المكلفة، كما تتمتع الجزائر بساحل طوله يفوق 1600 كم، وعدة موانئ كبرى ناهيك عن الموانئ الجافة في الجنوب، حيث أن تراجع المبادلات البينية الإفريقية يعود لقلة المنافذ المائية. (ياسين شكيم، 2018، ص ص 6-7)

بانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر الإفريقية فإنها تسعى للاستفادة من كافة الفرص والإمكانيات المتاحة في القارة للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (06): المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
1097.9	1213.0	1203.2	1442.3	1531.7	1754.2	2113.1	1932.9	واردات الجزائر من إفريقيا (مليون دولار)
%1.6	%1.6	%1.9	%2	%1.9	%2	%2.2	%2.4	نسبة الواردات إلى الواردات البينية الإفريقية
1883.6	2197.7	1850.2	1531.9	2120.3	2914.8	3333.6	2914.8	صادرات الجزائر نحو إفريقيا (مليون دولار)
%2.1	%2.2	%2.2	%1.9	%2.2	%2.96	%2.2	%3	نسبة صادرات الجزائر إلى الصادرات البينية الإفريقية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الكتب السنوية لإحصاءات التجارة الإفريقية (2013-2020)

تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نسبة ضعيفة جدا حيث لم تتجاوز نسبة الواردات الجزائرية من القارة الإفريقية نسبة 2.4% في الفترة (2012-2019) منذ بداية العمل الإفريقي حول إنشاء منطقة تجارة حرة نظرا للحوجز التي تصعب من عملية الاستيراد من ضعف النقل اللوجستي والحوجز الجمركية وغير الجمركية وعدم توجه السياسات القارية الإفريقية والجزائرية لتشجيع المبادلات التجارية حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات الجزائرية نحو بلدان الإتحاد الإفريقي 3% خلال سنة 2012، لتتخفض في السنوات الموالية حيث بلغت 1.9% من إجمالي الصادرات البينية الإفريقية سنة 2016، لترتفع بشكل بسيط إلى 2.1% سنة 2019، لذلك تطمح الجزائر للاستفادة من حجم السوق الإفريقية البالغ 1.9 مليار نسمة، وتحاول في هذا الإطار تأسيس منافذ برية عبر الصحراء، كما يعتبر التكامل مع البلدان الإفريقية خيارا استراتيجيا للجزائر بهدف التنويع الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهم السلع المتبادلة

خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد 2020، شهدت الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا ارتفاعاً تدريجياً، لكنها ما تزال تشكل نسبة ضئيلة مقارنة بصادرات الجزائر العالمية.

كما تقدر قيمة الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا بحوالي 3 إلى 4 مليارات دولار سنوياً في المتوسط، وهو ما يعادل أقل من 10% من إجمالي صادرات الجزائر. هذه القيمة تشمل أساساً الصادرات نحو (تونس، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، إضافة إلى جنوب إفريقيا ومصر بدرجات متفاوتة).

يمكننا من خلال الجدول التالي عرض قيمة الصادرات للسلع خارج قطاع المحروقات وهيكلها وابرز الدول المستوردة من الجزائر في هذا المجال في الفترة 2016-2020.

جدول رقم (07): قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيراداً من الجزائر (2016-2020) مليون \$.

السنوات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
2016	1,47	10,62	3,16	15,03	4,39	0,10
2017	9,88	14,11	4,79	0,83	1,96	0,27
2018	26,23	1,02	15,03	2,65	4,27	7,78
2019	124,71	24,51	36,81	28,65	12,20	22,60
2020	84,85	28,38	41,52	34,08	11,35	16,69
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: من اعداد الباحث حسب معطيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا ان دول الاتحاد المغاربي بالإضافة الى مصر وساحل العاج تعتبر اكبر الدول المستوردة من الجزائر في الفترة 2016-2020، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية الى دول المغرب العربي أكثر من 60% من اجمالي الصادرات غير النفطية الى الدول الإفريقية، كما انه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الاخيرتين، وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات، في حين ان ابرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة أكثر من 51% من اجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم (08): هيكل الصادرات للسلع خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيراداً من الجزائر للفترة (2016-2020) مليون \$

نوع المنتجات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130,77	66,53	28,99	70,23	4,40	0,92
سلع التجهيزات الزراعية	0,49	0,15	0,00	0,00	0,03	0,03
سلع التجهيزات الصناعية	16,78	0,60	1,83	2,03	5,01	0,66
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36,62	2,08	4,65	5,91	0,82	0,91
منتجات نصف مصنعة	50,20	9,15	65,74	3,05	21,66	44,90
المواد الخام	12,27	0,11	0,11	0,00	2,24	0,02
المجموع	247,14	78,63	101,32	81,24	34,17	47,44

المصدر: من اعداد الباحث حسب معطيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

وبحكم ان الجزائر تنتمي الى كتل واحد في افريقيا يمكن ان نستنتج بصفة عامة ان التجارة البينية الافرو -جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة الى مصر، وهذا ما يبرز اهمية التكتل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية.

المبحث الثاني: الفرص والتحديات أمام الجزائر في ظل AfCFTA

سنتناول في هذا العرض أبرز الفرص التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) للجزائر، خاصة في مجالات تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات نحو الأسواق الإفريقية. كما سنسلط الضوء على التحديات التي قد تعيق استفادتها الكاملة من هذه الاتفاقية، مثل ضعف البنية التحتية والقدرة التنافسية.

المطلب الأول: الفرص (Opportunités)

1. السوق الإفريقية الواسعة: وتشمل: (بن الشيخ عبد الرحمن، 2017، ص 82)

- توفر منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوقًا تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة، ما يمثل فرصة كبيرة لتوسيع الأسواق أمام الصادرات الجزائرية.
- تعتبر إفريقيا سوقًا واعدة للمنتجات الجزائرية خارج قطاع المحروقات مثل الإسمنت، الحديد، المواد الغذائية، الأدوية.

2. تقليص الاعتماد على الشركاء التقليديين:

- الإفلات من الاعتماد المفرط على الاتحاد الأوروبي والصين في الصادرات والواردات.
- دعم الاستقلالية الاقتصادية وخلق توازن تجاري جديد أكثر تنوعًا.

3. إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادي:

- الانخراط في مشاريع تكاملية إفريقية (مثل السكك الحديدية العابرة للصحراء).
- تعزيز الحضور في سلاسل القيمة القارية التي بدأت تتشكل بدعم من AfCFTA.

4. دعم الصادرات غير النفطية: (خليلي أحمد، 2022، ص 61)

- يمكن للجزائر استخدام الاتفاقية لتنويع صادراتها بعيدًا عن المحروقات.
- الفرصة مواتية لإحياء الصناعات الوطنية وتوسيعها باتجاه إفريقيا (مواد غذائية، أدوية، تجهيزات

5. تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية: والتي تعتبر فرصة لتفعيل دور السفارات والملحقيات التجارية لتعزيز العلاقات التجارية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء. (خديري هنده، 2022، ص 54)

المطلب الثاني: التحديات (Challenges)

1. ضعف البنية التحتية واللوجستيك:

- ضعف شبكات النقل البري والسكك الحديدية والربط البحري يعيق الوصول إلى الأسواق الإفريقية.

- ارتفاع تكاليف الشحن والنقل مقارنة بدول مثل المغرب أو مصر.

2. ضعف التكامل المالي والجمركي:

- غياب آليات مالية وجمركية فعّالة لتسهيل المبادلات التجارية، مثل نظام الدفع بالعملة المحلية.
- استمرار العراقيل البيروقراطية والإدارية التي تعرقل التجارة الخارجية. (لعراب جمال، 2023، ص 37)

3. منافسة قوية من دول إفريقية أخرى:

- المغرب، جنوب إفريقيا، مصر، نيجيريا لديها علاقات اقتصادية وتجارية متقدمة داخل القارة.
- المغرب خصوصاً يتمتع بشبكة لوجستية متطورة واتفاقيات ثنائية مع أكثر من 40 دولة إفريقية.

4. ضعف الإنتاجية وتنوع المنتجات الجزائرية

- الاقتصاد الجزائري لا يزال ريعياً، يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة تزيد عن 90%.

(صقر السايح، 2024، ص 32)

- نقص تنوع المنتجات الصناعية التي يمكن تصديرها بكفاءة وجودة.

5. ضعف الحضور المؤسسي الجزائري في القارة:

- غياب تمثيلات تجارية فعّالة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.
- ضعف دور المؤسسات المكلفة بدعم التجارة الخارجية مثل الوكالة الوطنية لترقية الصادرات.

المبحث الثالث: دراسة حالة تحليل قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية

تسعى الجزائر، في ظل التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية، إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وتعزيز تواجدتها في الأسواق الإفريقية، خاصة بعد دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) حيز التنفيذ. وتُعد الصناعات الغذائية من أبرز القطاعات الواعدة التي يمكن أن

تساهم في تحقيق هذا الهدف، نظراً لما تزخر به الجزائر من موارد زراعية وإمكانات صناعية قادرة على تلبية الطلب المحلي والإقليمي.

المطلب الأول: مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي الصادرات خلال الفترة (2010-2023):

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية لفرع الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات وتحقيق التنوع الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية للمحروقات، والجدول التالي يمثل نسب صادرات الصناعات الغذائية في الجزائر، سواء كنسبة من الصادرات غير النفطية أو كنسبة من إجمالي الصادرات الكلية، هذه النسب توضح مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات من منظورين رئيسيين:

الجدول رقم (09): مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2023):

السنوات	نسبة الصادرات الغذائية من الصادرات خارج المحروقات (%)	نسبة الصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات (%)
2010	32.5	0.55
2011	28.9	0.49
2012	27.4	0.44
2013	38.5	0.62
2014	19.4	0.54
2015	16.0	0.69
2016	23.4	1.11
2017	25.6	1.01
2018	16.8	0.91
2019	19.7	1.15
2020	22.9	1.99
2021	12,56	1.49
2022	4.5	0.41
2023	8.5	0.77

المصدر: من إعداد الباحثة.

تأتي الصناعات الغذائية في المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات خارج المحروقات بعد المواد النصف مصنعة، فقد شهدت صادرات المواد الغذائية تذبذبات كبيرة في نسبتها من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث بلغت 32.5% في عام 2010، ثم انخفضت تدريجياً لتصل إلى 4.5% في 2022 قبل أن ترتفع بشكل طفيف في عام 2023.

أما بالنسبة للصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات الإجمالية فهي لم تتجاوز 2% حيث شهدت استقراراً نسبياً في بعض السنوات حيث كانت النسبة 0.55% في عام 2010 ثم ارتفعت إلى 1.99% في عام 2020، لكنها انخفضت مرة أخرى إلى 0.41% في عام 2022، تبقى نسبة صادرات المواد الغذائية منخفضة مما يدل على هيمنة صادرات المحروقات على الاقتصاد.

تعكس المعطيات لصادرات المواد الغذائية مجموعة من التغيرات الاقتصادية، حيث شهدت الفترة الأولى نموا إيجابيا بسبب الاستقرار في أسعار النفط، مما ساهم في تعزيز الصادرات الغذائية، لكن مع تراجع أسعار النفط، انخفضت نسبة صادرات المواد الغذائية من الصادرات خارج المحروقات بشكل ملحوظ، ما يظهر الاعتماد الكبير على المحروقات وضعف تنويع الاقتصاد، ورغم بعض التحسن خلال بعض السنوات إلا أن الصادرات الغذائية تراجعت مرة أخرى حيث لا تزال هناك تحديات هيكلية تتطلب معالجة لتحسين قدرة القطاع الإنتاجية.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PIB خلال الفترة (2014-2023):

الناتج المحلي الخام (PIB) هو مجموع القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية داخل بلد معين خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، يتم حسابه عن طريق جمع القيم المضافة التي تولدها القطاعات المختلفة مثل (الزراعة الصيد والغابات، الصناعات الغذائية، المحروقات، المياه والطاقة، البناء والأشغال العمومية وغيرها)، يتم جمع هذه القيم المضافة لكل قطاع للحصول على الناتج المحلي الخام (PIB)، والذي يعبر عن الأداء الاقتصادي العام للبلد.

الجدول رقم (10): مساهمة الصناعات الغذائية في الناتج المحلي الخام PID (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	القيمة المضافة لقطاع الصناعات الغذائية	الناتج المحلي الخام (PIB)	نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في PIB
2014	326,58	14490,17	2,25%
2015	355,98	13812,76	2,58%
2016	381,64	14455,02	2,64%
2017	407,47	15804,18	2,58%
2018	433,40	17390,71	2,49%
2019	444,70	17321,32	2,57%
2020	465,58	15024,82	3,10%
2021	492,76	22 021,5	2,23%
2022	550,62	24 563,2	2,24%
2023	576,4	24 781,2	2,32%

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على الديوان الوطني للإحصائيات:

Document de l'ONS ;les compte economique; disponible sur : <https://www.ons.dz/> .

من خلال الجدول نجد أن قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر شهد نموا طفيفا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام لهذا القطاع من 326.58 مليار دينار في 2014 إلى 465.58 مليار دينار في 2020، وواصل النمو ليصل إلى 576.4 مليار دينار في 2023. وقد شهدت نسبة مساهمة الصناعات

الغذائية في الناتج الداخلي الخام زيادة من 2.25% في 2014 إلى 3.10% في 2020، لتتراجع مجدداً إلى 2.32% في 2023.

أما على المستوى المنطقة الإفريقية بصفة خاصة وعلى المستوى العالمي يصفة عامة شهد ارتفاعاً مطرداً لأسعار المواد الأولية مع ارتفاع أسعار النقل وزيادة الطلب المحلي على السلع الغذائية وعدم الاستقرار دولياً، أما على المستوى المحلي فيواجه قطاع الصناعات الغذائية عدة مشاكل سواء من ناحية المستثمرين الذين يفضلون التوجه نحو استيراد المنتجات بدل الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية بسبب قوانين تشريع الصرف والإجراءات الإدارية، أو بسبب التحديات اللوجستية، أو من ناحية مشاكل التمويل بمدخلات الإنتاج وعدم توفرها محلياً وارتفاع أسعارها عالمياً.

المطلب الثالث: أثر مساهمة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري

تعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) أكبر مشروع تكامل اقتصادي في القارة، وتهدف إلى خلق سوق مشتركة تضم أكثر من 1.3 مليار نسمة. في هذا السياق، يبرز قطاع الصناعات الغذائية كأحد أكثر القطاعات الواعدة في الجزائر، نظراً لدوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل، إضافة إلى قدرته على التوسع خارجياً. ومع انخراط الجزائر في AfCFTA، بات من الضروري تحليل مساهمة هذا القطاع ضمن المنطقة الحرة وتحديد أثره المحتمل على الاقتصاد الجزائري.

أولاً: مساهمة قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية في منطقة التجارة الحرة الإفريقية

من خلال تحليل معطيات البيانات السابقة يمكن أن نحدد ما يلي:

1. قدرات القطاع ومميزاته:

- يعد من أكثر القطاعات تنوعاً في الجزائر، ويشمل مجالات مثل: التحويل الغذائي، الصناعات الفلاحية، إنتاج الزيوت، الحبوب، مشتقات الحليب، المياه والمشروبات، وغيرها.
- يتمتع بإمكانيات تصديرية معتبرة نحو إفريقيا، خصوصاً في ظل الطلب المتزايد على المواد الغذائية المصنعة.

- توافر اليد العاملة والموارد الأولية الزراعية (جزئياً)، ما يوفر قاعدة جيدة للإنتاج.

2. انخراط الجزائر في AfCFTA

- دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة يتيح تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على صادرات الصناعات الغذائية نحو إفريقيا.

- توفر فرص شراكات تجارية ثنائية أو متعددة الأطراف في سلاسل القيمة الغذائية.

- إمكانية إدماج المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في السوق القارية، وتعزيز دورها في التبادل التجاري.

3. مساهمة القطاع في التجارة البينية الإفريقية: على الرغم من أن مساهمة الجزائر في التجارة

البينية الإفريقية لا تزال ضعيفة (أقل من 1% من إجمالي صادرات إفريقيا)، فإن قطاع الصناعات الغذائية

يملك قدرة على رفع هذه النسبة بفضل الطلب الكبير في الأسواق الإفريقية على المنتجات الغذائية الأساسية.

ثانياً: أثر قطاع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري في ظل AfCFTA

ان الصناعات الغذائية أحد أهم البدائل لتنويع الاقتصاد الجزائري وتقليل اعتماده على المحروقات. ومع انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA)، تزداد فرص هذا القطاع في التوسع نحو أسواق جديدة داخل القارة. وتُطرح هنا إشكالية حول مدى مساهمة هذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني، في ظل ما توفره AfCFTA من مزايا تجارية واستثمارية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر هذا الانخراط على الاقتصاد الجزائري من حيث النمو، التشغيل، والصادرات.

1. تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل: قطاع الصناعات الغذائية يمثل أحد المحركات الرئيسية لتنويع الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. انفتاح الجزائر على السوق الإفريقية عبر AfCFTA يُمكن من الوصول إلى أسواق جديدة، مما يُساهم في:

- رفع قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تنشيط الإنتاج الوطني لزيادة التنافسية الخارجية.
- تحفيز القطاعات المرتبطة، مثل الفلاحة، التغليف، والنقل.

2. تحسين الميزان التجاري: من خلال التصدير نحو الدول الإفريقية بدون حواجز جمركية أو برسوم منخفضة، يمكن للجزائر تقليل عجز الميزان التجاري عبر:

- تعويض واردات المواد الغذائية بمنتجات محلية مُصنّعة.
- تسويق منتجات ذات قيمة مضافة بدلاً من تصدير مواد خام.

3. خلق فرص عمل جديدة: توسع قطاع الصناعة الغذائية نتيجة انخراطه في AfCFTA يساهم في:

- خلق مناصب شغل مباشرة في المصانع ووحدات الإنتاج.
- توفير فرص عمل غير مباشرة في النقل، التوزيع، الزراعة، والتسويق.
- دعم توظيف الشباب والنساء، خاصة في المناطق الداخلية والريفية.

4. تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية: فتح السوق الإفريقية يعزز من جاذبية الجزائر كمركز صناعي، حيث:

- يُشجع على استقطاب استثمارات أجنبية في الصناعات التحويلية الغذائية.
- يدفع المستثمرين المحليين لتوسيع طاقاتهم الإنتاجية لمواكبة الطلب الإقليمي.
- يُعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير سلسلة القيمة الغذائية.

5. رفع تنافسية المنتجات الجزائرية: بفضل التفاعل مع سوق إفريقية مفتوحة ومتنوعة:

- تزداد الحاجة إلى تحسين الجودة والمعايير الصحية.
- يتعزز الابتكار في التعبئة والتغليف وتكييف المنتجات مع أذواق المستهلكين الأفارقة.
- يدفع ذلك الشركات إلى تحديث تقنياتها وتعزيز إنتاجيتها.

6. **التحديات المؤثرة على الأثر الاقتصادي:** رغم هذه الآفاق الواعدة، يواجه القطاع عدة تحديات تؤثر على مدى استفادته الاقتصادية، منها:

- ضعف البنية التحتية اللوجستية (نقل، تبريد، موانئ).
- نقص التمويل والدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محدودية الخبرة في التصدير نحو أسواق إفريقية.
- الحاجة إلى مواءمة التشريعات والمعايير مع متطلبات AfCFTA.

خلاصة الفصل:

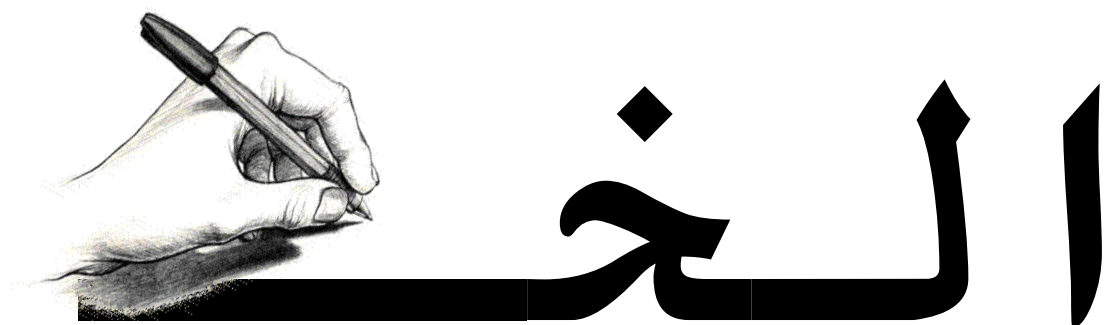
سعى هذا الفصل إلى دراسة الأثر الفعلي لانخراط الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) على أدائها الاقتصادي، من خلال تحليل تطورات المبادلات التجارية، ورصد أبرز الفرص والتحديات، مع التعمق في دراسة حالة قطاع الصناعات الغذائية باعتباره أحد القطاعات الحيوية ذات الإمكانات التصديرية.

حيث تم تحليل التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية، حيث أظهرت البيانات أن المبادلات التجارية الجزائرية مع إفريقيا كانت محدودة قبل توقيع الاتفاق، سواء من حيث حجم الصادرات أو الواردات، مع غلبة المواد الخام على الهيكل التبادلي. أما بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فقد لوحظ تحسن نسبي في قيمة الصادرات، خاصة نحو بلدان غرب ووسط إفريقيا، رغم استمرار تحديات تتعلق بالبنية التحتية اللوجستية وضعف التنوع في المنتجات المصدرة. كما تم التطرق إلى أهم السلع المتبادلة، والتي كشفت عن هيمنة بعض المواد الأولية والمحروقات، إلى جانب بدايات ظهور منتجات الصناعات التحويلية، لا سيما الغذائية.

ثم كخطوة أخرى ركزنا على استعراض الفرص التي تتيحها AfCFTA للاقتصاد الجزائري، مثل توسيع الأسواق، تنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات، في مقابل التحديات المتمثلة في المنافسة الشرسية، عدم جاهزية بعض القطاعات، ونقص الدعم المؤسسي والتقني. وقد أظهر التحليل أن تفعيل هذه الفرص يتطلب إرادة سياسية واضحة، وتكاملاً بين السياسات التجارية والصناعية.

وفي خطوة أخيرة، تم تخصيص دراسة حالة لقطاع الصناعات الغذائية، نظرًا لأهميته في دعم الاقتصاد الوطني وإمكاناته التصديرية نحو السوق الإفريقية. وقد بين التحليل أن مساهمة هذا القطاع في إجمالي الصادرات شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة (2010-2023)، كما أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عرفت استقرارًا نسبيًا. كما تبين أن هذا القطاع يمثل فرصة حقيقية للجزائر لتعزيز مكانتها في السوق الإفريقية، شريطة تذليل العقبات المتعلقة بالإنتاج، الجودة، والمعايير التنظيمية.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن انخراط الجزائر في AfCFTA يشكل فرصة استراتيجية لتعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال قطاعات ذات قيمة مضافة كالصناعات الغذائية، إلا أن تحقيق الأثر الإيجابي المرجو يظل رهينًا بتوفير بيئة داخلية داعمة، واستراتيجية تصدير واضحة المعالم.



الخاتمة:

تشكل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) إحدى أبرز المبادرات الاقتصادية الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول إفريقية من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير حركة السلع والخدمات. وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإن الانضمام إلى هذه المنطقة يترتب عليه مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية المحتملة، التي تتسم بكونها مزدوجة، تجمع بين فرص كبيرة وتحديات هيكليّة.

فعلى مستوى **الفرص الاقتصادية**، تتيح AfCFTA للجزائر توسيع آفاق صادراتها خارج قطاع المحروقات، عبر تمكين المؤسسات الوطنية من الوصول إلى سوق قارية يناهز عدد سكانها 3.1 مليار نسمة، مما يعزز من إمكانية تصدير المنتجات المحلية، لاسيما في قطاعات الصناعات الغذائية، والدوائية، والمنتجات الزراعية المُحوّلة. هذا الانفتاح من شأنه أن يُسهم في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الميزان التجاري، وتقليل الاعتماد على واردات المواد المصنعة.

علاوة على ذلك، يمكن للجزائر أن تستفيد من AfCFTA في **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، باعتبارها بوابة استراتيجية نحو إفريقيا، وذلك بشرط تحسين مناخ الأعمال وتطوير البنى التحتية اللوجستية. كما أن انخراط الجزائر في شبكات الإنتاج الإقليمية وسلاسل القيمة الإفريقية قد يُفضي إلى تعزيز قدرتها على التصنيع، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة، خصوصاً في المناطق الداخلية.

من جهة أخرى، تنطوي AfCFTA على **تحديات حقيقية للاقتصاد الجزائري**، أبرزها ضعف تنافسية بعض القطاعات الإنتاجية، نتيجة ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومحدودية الابتكار، وغياب ثقافة التصدير لدى كثير من المؤسسات الوطنية. كما أن فتح السوق أمام المنافسة الإفريقية قد يُعرّض الصناعات المحلية لضغوط متزايدة، خاصة إذا لم تُواكب الحكومة الجزائرية هذا الانفتاح بإجراءات داعمة، مثل الحوافز الجبائية، وتحديث البنية التحتية، وتسهيل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الانعكاسات المحتملة لانخراط الجزائر في AfCFTA تتجلى أولاً في **إمكانية توسيع أسواق التصدير** نحو القارة الإفريقية، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة أمام المؤسسات الجزائرية، خصوصاً تلك الناشطة في الصناعات التحويلية الغذائية، مثل مشتقات الحبوب، الزيوت، العصائر، منتجات الألبان وغيرها. ففي ظل الطلب المتزايد على المنتجات الغذائية في إفريقيا، فإن الجزائر تملك فرصة استراتيجية لتعزيز وجودها في أسواق غرب ووسط إفريقيا، خاصة مع تقارب الأذواق الغذائية والموقع الجغرافي المناسب.

ثانياً، يُمكن أن يُساهم القطاع الغذائي في **تحسين الميزان التجاري الجزائري** من خلال رفع الصادرات خارج المحروقات، ما يخفف من العجز التجاري المزمن. فكلما زادت تنافسية المنتجات الجزائرية في السوق الإفريقية، كلما أمكن تعويض جزء من الواردات الأجنبية بمنتجات مصنعة محلياً. كما أن ولوج المؤسسات الغذائية الجزائرية إلى سوق تضم أكثر من مليار مستهلك قد يُعزّز من حجم الإنتاج الوطني.

ثالثاً، يؤدي تنشيط قطاع الصناعات الغذائية في ظل AfCFTA إلى **خلق فرص عمل جديدة**، سواء في وحدات الإنتاج أو في القطاعات المرتبطة بها كالزراعة، النقل، والتغليف. وهذا يُمكن أن يُسهم في معالجة جزئية لظاهرة البطالة، خاصة في المناطق الداخلية التي تملك إمكانيات فلاحية وتحتاج إلى منشآت تحويل غذائي قادرة على خلق القيمة المضافة محلياً.

غير أن هذه الانعكاسات الإيجابية المحتملة لا يمكن تحقيقها دون تجاوز جملة من التحديات، أهمها ضعف البنية التحتية اللوجستية (كالنقل والتبريد والتخزين)، وغياب آليات فعالة لتسهيل التصدير نحو الأسواق الإفريقية. كما يظل القطاع الغذائي بحاجة إلى تطوير معايير الجودة، وتحسين أساليب التغليف، وضمان السلامة الصحية للمنتجات، تماشيًا مع المعايير الإفريقية والدولية. إضافة إلى ذلك، فإن تنافسية المنتج الجزائري تبقى محدودة مقارنة ببعض الدول الإفريقية ذات الكلفة المنخفضة، مثل مصر أو المغرب، ما يتطلب دعمًا حكوميًا موجهًا، وتمكينًا ماليًا وتقنيًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بناءً على ما سبق، فإن أثر منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري، خاصة من خلال قطاع الصناعات الغذائية، يُعدّ واعدًا من الناحية النظرية، لكنه يتوقف عمليًا على مدى قدرة الجزائر على تهيئة بيئتها الإنتاجية، وتوفير مناخ أعمال مشجع، ووضع استراتيجيات وطنية واضحة للاندماج القاري، قائمة على دعم الصادرات غير النفطية، وتحسين تنافسية مؤسساتها الصناعية والغذائية.

وعليه، فإن نجاح الجزائر في الاستفادة من الانعكاسات الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية يبقى مرهونًا بمدى قدرتها على إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة، وتحسين تنافسية منتجاتها، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما يتطلب ذلك وضع رؤية وطنية واضحة للتكامل الإفريقي، تُوجّه الجهود نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتُمهّد الطريق نحو اندماج فعلي في الاقتصاد القاري.

الاقتراحات والتوصيات:

يمكن اقتراح التوجه في البحوث المستقبلية نحو المحاور التالية:

- إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول مغاربية أخرى لقياس مدى الاستفادة من منطقة AfCFTA.
- تحليل جاهزية القطاعات الإنتاجية الجزائرية، خصوصًا الصناعية والغذائية، للاندماج في السوق الإفريقية.
- دراسة أثر AfCFTA على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تعزيز الصادرات.
- بناء نماذج قياسية لقياس الأثر الكمي للاتفاقية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.
- البحث في سبل تحسين البنية التحتية وسلاسل التوريد لتسهيل التصدير نحو إفريقيا.
- تحليل السياسات العمومية المرتبطة بدعم التصدير وتنمية التنافسية.
- دراسة العلاقة بين AfCFTA والأمن الغذائي الوطني.

تعد هذه المحاور مدخلًا مهمًا لتعميق البحث في آثار منطقة التجارة الحرة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري، وتعزيز فعالية السياسات الاقتصادية الوطنية.

أفاق البحث:

من خلال موضوع دراستنا الحالية حول "أثر التجارة الحرة في المنطقة الإفريقية على الاقتصاد الجزائري"، يمكن اقتراح آفاق البحث المستقبلية، تتفرع إلى دراسات أعمق أو أكثر تخصيصًا، كما يلي:

- التوسع في دراسة أثر اتفاقية AfCFTA على قطاعات اقتصادية أخرى غير الصناعات الغذائية، مثل الصناعات الدوائية أو التحويلية.
- دراسة مقارنة لتجربة الجزائر مع دول مغربية أو إفريقية أخرى ضمن منطقة AfCFTA.
- التركيز على العوائق اللوجستية والتشريعية التي تحد من الاستفادة من السوق الإفريقية.
- تحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق AfCFTA ومدى تأثيره على الاقتصاد الجزائري.
- بحث في استراتيجيات تنويع الصادرات الجزائرية في ظل الانضمام إلى السوق القارية.



قائمة

١

٢

٣

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

أ. الكتب:

1. عبد السلام عباس جيهان، متابعات افريقية. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2021.
2. حيدوسي أحمد، دراسة استشرافية مستقبل الجزائر في منطقة التبادل الحر الأفريقية، جامعة علي لونيسي البلدية 02، الجزائر، 2021.
3. عفيفي حاتم سامي، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
4. طه عبد الحليم طه، إشكالية التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.
5. حميد رشيد عبد الوهاب، دور التكامل للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والأداء والتوزيع، مصر، 1985.
6. عمر حسين، التكامل الاقتصادي وأنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
7. بكري كامل، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1984.
8. عجيمة محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، 1977.
9. عفر محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999.
10. شكيمة ياسين، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ): رؤية مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الإفريقي، جامعة الوادي، يوم 11 ديسمبر 2018.
11. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 1999.

ب. المذكرات والملتقيات:

1. بن شيخ عبد الرحمن، الانفتاح التجاري الجزائري على القارة الإفريقية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 02، العدد 08، الجزائر، 2017.
2. بوشري عبد الغني وحاج موسى منصور، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 3، العدد 1، 2015.
3. تصريح وزير التجارة كمال رزيق على هامش تدشين الملتقى الستيني لمؤسسات العريقة الذي نظّمته الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال (تاريخ الزيارة 2022-0906)

وزير التجارة: الجزائر تحصي ما يقارب 2000 مؤسسة مصدرة - المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري. (entv.dz)

4. جمعة الزويني خديجة، الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود مناطق التجارة الحرة (دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 1، العدد 72، 2008.

5. حفاف وليد، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد 03، المسيلة، 2020.

6. خديري هنده، تويضة بلقاسم، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA كآلية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية وآفاقها، مجلة منتدى للأبحاث والدراسات الاقتصادية، العدد 05، الجزائر، 2022.

7. خلوفي عائشة، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية - دراسة حالة الاتحاد الأوروبي مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص. 58.

8. خليلي أحمد، دور اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA في الحد من التنافس الدولي في المنطقة، - دراسة تحليلية لما بعد الاتفاقية-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 15، العدد 2، الجزائر، 2022.

9. خميس أبو فارس يوسف، دور التكاملات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 32، السودان، 2004.

10. دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الأمن الغذائي العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة احمد دراية أدرار، المجلد 5، العدد 3، الجزائر، 2017.

11. دمان ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي المغربي_ الواقع والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2017.

12. رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي: معوقاته وآفاقه، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 1994.

13. زايدي عبد القادر، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا في ظل منطقة التجارة الحرة. مجلة دراسات التنمية والاقتصاد، العدد 02، الجزائر، 2020.

14. السايح صقر، خويلدات صالح، منطقة التجارة الحرة الإفريقية وأثرها على حجم التجارة البينية في ظل الانفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية، دراسة حالة صادرات الجزائر لإفريقيا، 2024.

15. سائحي يوسف، عبد الهادي خمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 04، المركز الجامعي لتمرست، 2020.

16. سدي علي، دروس في نظرية التجارة الدولية"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية والسنة الثالثة تأمينات وبنوك والسنة الأولى ماستر تجارة دولية، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014/2015.

17. سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 5، العدد 1، جامعة الجزائر3، 2022.
18. شكيمة ياسين، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا (AFTZ) رؤية مستقبلية: يوم دراسي حول دور الجزائر في التكامل الإقليمي اتحاد المغرب العربي - الاتحاد الإفريقي جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018.
19. عبد الحميد عائشة، دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل المجلد 04 العدد 08 المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2020.
20. الكواز أحمد، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، سلسلة جسر التنمية العدد 81، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة الثامنة، مارس 2009.
21. لعراب جمال، بن الشيخ توفيق، دور الدبلوماسية التجارية في تعزيز جاذبية الاقتصاد الجزائري في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2023.
22. مداحي عثمان، السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 8، العدد 2، 2006.
23. مراد عمار، منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الإفريقي، الجزائر، 2022.
24. مسعودي محمد، تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "comesa"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 14، العدد 4، الجزائر، 2015.
25. معين امين سيد، خيدر فتيحة مناطق التبادل الحر والتنمية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي - عدد خاص 2018، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

ت. المواد والقوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2020)، العدد 80 الجزائر.
2. المادة 3 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf) الموقع بكيكالي رواندا 21 مارس 2018.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Boris gombac «les zone franches en europe :BRUYLANT - BRUXELES 1991.
2. Carlos Lopez, l'intégration pas à pas, in finances et développement, FMI, pays nom mentionnée, Juin 2016.
3. OECD. (2021). Enabling SME linkages with foreignfirms in global value chains ; 2021.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. بورنان بونس، العين الإخبارية السوق الإفريقية ملاذ الجزائر الجديد من "ألغام الربح المتبادل"، 2020، تاريخ الإطلاع: 29/03/2025، سا: 13:19، الموقع: <https://al-ain.com>
2. خليل عمر، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 جويلية 2019، تاريخ الاطلاع 2025/03/24 على الساعة: 12:38، الموقع: <http://www.acrseg.org/41269>
3. حكيم ألابي نجم الدين، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية، 21/ يناير 2021، تاريخ الاطلاع: 2025/03/23، على الساعة: 10:30، عبر الموقع: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904>
4. ملتقى إفريقيا للاستثمار: دعوة الجزائر لقيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد، وكالة الأنباء الجزائرية، الاثنين 24 ماي 2022، تاريخ الاطلاع: 29/03/2025، على الساعة: 13:35 الموقع: <https://www.aps.dz/ar/economie/106997-2021-05-24-17-54-23>

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الحمضي أسفله:

الطالب(ة): بشير خضرة المولود بتاريخ: 1977/06/19 حسي

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية أو (ر.س) رقم: 20 9379315

الصادرة بتاريخ: 2023/07/06 عن إدارة الجبائر المسيلة

المسجل(ة) بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم التجارية، تخصص: إدارة التجارة الدولية
خلال السنة الجامعية: 2025/2024

والمعد(ة) لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: أثر منطقة التجارة

الحرية الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري

أصرح بشرفي أنني التزمت معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر

بالعنوان المذكور أعلاه

حرر بتاريخ: 2025/06/10

10 جوان 2025

التوقيع والبصمة

2025

عن رئيس المجلس العلمي الأعلى
وبتفويض منه
العضو المصطفى
امضاء: عبدان المصطفى

تلخيص:

جاءت الدراسة للبحث عن تأثير انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) على اقتصادها الوطني، في إطار جهود إفريقيا لتحقيق التكامل الاقتصادي ومواجهة تحديات العولمة. وقد ركزت على أهداف المنطقة في تعزيز التجارة البينية، وتنويع الاقتصاد، وجذب الاستثمار.

أبرزت الدراسة أن الجزائر، رغم امتلاكها لإمكانات كبيرة، تواجه تحديات عدة مثل ضعف التنافسية، والاعتماد على المحروقات، وشدة المنافسة الإقليمية. وخلصت إلى أن انضمام الجزائر يشكل فرصة استراتيجية للنمو، شرط تنفيذ إصلاحات اقتصادية جادة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التصدير خارج قطاع الطاقة.

الكلمات المفتاحية: التجارة الحرة الإفريقية، الجزائر، AfCFTA، الاقتصاد، التحديات، التنافسية، الاستثمار، التكامل الإقليمي.

Summary:

This study investigates the impact of Algeria's accession to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA) on its national economy, within the broader context of Africa's efforts to achieve economic integration and respond to the challenges of globalization. The focus is placed on the zone's objectives, namely enhancing intra-African trade, diversifying economies, and attracting investment.

The study highlights that despite Algeria's significant potential, it faces several challenges such as low competitiveness, heavy reliance on hydrocarbons, and intense regional competition. It concludes that Algeria's accession represents a strategic opportunity for growth, provided that serious economic reforms are undertaken, the business climate is improved, and non-oil exports are strengthened.

Keywords: African Free Trade, Algeria, AfCFTA, economy, challenges, competitiveness, investment, regional integration.